الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كليـــة الآداب واللغـات

قسم اللغة العربية وآدابها

الإضافة المحضة وغير المحضة في القرآن الكريم

دراسة نحوية بلاغية

آيات من القرآن الكريم أنموذجا

بحث مقدم ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالبين:

محمد طرفة

أيوب زيتوني

إشراف الأستاذ:

امحمد ميزايني

السنة الجامعية

1438-1439 هـ / 2017 – 2018 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كليـــة الآداب واللغـات

قسم اللغة العربية وآدابها

الإضافة المحضة وغير المحضة في القرآن الكريم

دراسة نحوية بلاغية

آيات من القرآن الكريم أنموذجا

بحث مقدم ضمن متطلبات التخرج لنيل شهادة الماستر

إعداد الطالبين:

محمد طرفة

أيوب زيتوني

إشراف الأستاذ:

امحمد ميزايني

السنة الجامعية

1438-1439 هـ / 2017 – 2018 م

وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ

ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلۡبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلۡمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾

بِلِسَانٍ عَرَبِيّٖ مُّبِينٖ ﴿١٩٥﴾

[الشعراء]

إهـــداء

إلى والدي الذين هما ذخري في الحياة الدنيا والآخرة، أطال الله عمرهما في طاعته، إلى زوجتي التي كانت دوما سندي، إلى إخوتي وأخواتي، وأحبّتي، إلى أخ لم تلده أميّ ... إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي.

محمد طرفة

إهـــداء

إلى والدتي أولا ، ثم إلى كل من كان عونا لي في مسيرتي العلمية. إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

أيوب زيتوني

شكر وتقدير

لكل من كان له فضل تأديبي، لكل من علمني حرفا ليكون لي ذخرا، لكل معلمي في كل مراحل تعليمي، لكل أساتذتي، لكل من مد إلي يد العون في الكلية أو خارجها، لكم جميعا شكري وتقديري.

طرفة محمد

شكر وتقدير

لكل من كان له فضل علي، لكل من مد يد العون لي حبا في الله، لكم جميعا شكري وتقديري.

أيوب زيتوني

ملخص:

موضوع بحثنا كان الإضافة غير المحضة في القرآن الكريم، وكان لزاما حين البحث في الإضافة غير المحضة أو المسماة عند بعضهم بالمجازية وغير الحقيقية، المرور بما يضادُّها؛ أي الإضافة المحضة أو الحقيقية أو المعنوية، إذ المعاني تعرف بأضدادها، كما أننا تطرقنا إلى مكانة اللغة العربية بين العلوم الأخرى كونها من العلوم الآلية، وبينا إلزامية تعلمها كوسيلة لبلوغ العلوم الأخرى، وبالأخص تعلم النحو الذي يسهل على طالب العلم طريق الطلب، وأن أشرف العلوم وهي علوم القرآن الكريم تحتاج لإتقانها تعلم العربية نحوها وصرفها وعروضها، وكيف أن السلف كانوا يوصون بتعلمها ويرغبون فيها، هذه اللغة التي تمتاز عن غيرها من اللغات بالاقتصاد في تراكيبها.

إن الإضافة بنوعيها إنما يتوصل إلى معانيها وفق السياق الواردة فيه، والنحاة والبلاغيون قد خاضوا فيها وعرضوها علينا كما يعرض الصيرفي العملة بوجهيها، إذ النحو والبلاغة وجهان لعملة واحدة، رغم بعض الاختلافات بين من يقدر المعنى ومن يأتي بالغرض.

مقدمة:

الحمد لله فالق الحب والنوى، بديع السموات والأرض، والصلاة والسلام على رسوله وحبيبه العربي الأمي، محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه الأخيار الذين حملوا رسالته إلى الأقاصي، وبعد ... فانّ الله جلّتْ قدرته، قال في محكم التنزيل: { ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥}[العلق]، فالحمد له والثناء عليه كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه، جعلنا من السائرين في طريق العربية، هذه اللغة التي كرّمها بأن أنزل كتابه الخاتم بلسان عربي مبين، فأصبحت حروفه لآلئ تشق بنورها دياجير الظلام ، لتسطَع على البشرية جمعاء عربها وعجمها.

وإذ قُدِّر لنا أنْ نلتقط لؤلؤة من تلكم اللآلئ، فكان نصيبنا من ذلك النحوُ العربيّ، الذي طالما حلمنا بالسير في مغاليقه، وأن نفتح نافذة من نوافذه، فكانت (الإضافة المحضة وغير المحضة في القرآن الكريم) نافذة لنا نطل من خلالها على النحو العربي، فطابت أنفسنا لذلك كي ننهل من معينه ونقتبس من فنونه، وكان الفضل في ذلك بعد الله عز وجل، لأستاذنا المشرف ميزايني امحمد، الذي أشار علينا بفتح تلك النافذة فجزاه الله عنا خيراً .

عندها بدأنا رحلتنا فكان علينا شحذ هممنا، وشدُّ حيازيمنا، وهذا بعون من الله وتوفيقه، ولم يقلل من اهتمامنا بهذا الموضوع ما قيل حوله، فمن قائل أن الموضوع موجود على الشابكة، إلى قائل أن المادة قليلة، ولا نخفيكم ما اعترانا من تردد في بادئ الأمر لاعتقادنا أنّ ذلك قد يؤثر على عملنا، إلاّ أنّ إصرار أستاذنا المشرف على التمسك بالموضوع كونه لم يطرق على مستوى جامعة الجيلالي بونعامة منذ تأسيسها، وكون الدراسة تخص أجل وأعظم الكتب، وما أحوجنا إلى دراسة

هذه المدونة والاهتمام بها، فكانت رحلتنا مع الإضافة في القرآن الكريم بنوعيها، وهنا تكمن أهمية الموضوع المطروق.

إن القارئ لكتاب الله عز وجل ليمر بذكر الإضافة لكنه لا يستطيع أن يفقه أغراضها، وربما ذهب بفهمه مذاهب غير سليمة، وإنا كنا قبل نذهب تلك المذاهب حتى غصنا في تفاسير القرآن الكثيرة التي أنارت لنا سبل فهمه، إذ الهدف من هذه الدراسة هو سبر أغوار الكتاب المكنون وكذا التفاسير التي اهتمت به، ثم الانتصار للغة العربية التي نزل بها من اللوح المحفوظ إلى السماء السابعة، هذه اللغة التي تعد أكثر العلوم الآلية التي لا يستطيع أي طالب علم أن يستغني عنها في طلبه.

أما المنهج الذي اتبعناه فكان إحصائيا وصفيا، إحصائيا لأننا عملنا على جمع ما تيسر من مادة من كتب التفاسير وغيرها قد أتى أصحابها على ذكر ما ورد من إضافة في القرآن الكريم وبيان أغراضها ومعانيها، وهو المنهج الذي يخدم عناصر الموضوع.

اختيارنا هذا الموضوع جاء لسببين اثنين: أولهما أن أستاذنا المشرف كان قد عرضه علينا فيما سبق، وثانيهما أنه موضوع يخدم شيئين هما من أعظم ما يفخر به المسلم؛ القرآن واللغة العربية، وأي دراسة لا تخدم أيا من هذين فهي دراسة لا شك أقل شأنا من التي تدرسهما.

تناول بالدراسة باحثون كثر موضوع الإضافة في القرآن الكريم لكنها كانت دراسات عامة في مسائل النحو ومعانيه فتطرقوا فيما تطرقوا إليه إلى الإضافة، ونذكر منها دراسة الدكتور فاضل السامرائي في كتابه (معاني النحو)، و أطروحة ماجستير مقدمة إلى جامعة ماليزيا من إعداد

الطالب حسين إبراهيم ميغا بعنوان الإضافة واستعمالاتها في القرآن الكريم دراسة نحوية تطبيقية، إذ كانت الدراسة نحوية خالصة دون التطرق إلى دلالات الإضافة و معانيها البلاغية.

وفيما يخص مصادر مادة البحث ومراجعه، فيأتي في مقدمتها القرآن الكريم ثم الكتب التي عنيت بإعرابه وتفسيره كالكشاف للزمخشري، الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، ديوان المبتدأ والخبر والمسمى اختصارا بالمقدمة لابن خلدون، الشعر والشعراء لابن قتيبة، الخصائص لابن جني وغيرها.

اعترانا أثناء بحثنا هذا صعوبات أثّرت على حسن إعدادنا البحث، ومن هذه الصعوبات ولعل أبرزها أن عنوان الدراسة جديد على مستوى قسم اللغة العربية بجامعة خميس مليانة، إذ لم يطرق من قبل، وفي هذا تحدٍّ منا على إخراج بحث جديد جيد، هذا بالنسبة للصعوبات الموضوعية، أما بالنسبة للصعوبات الذاتية فلعل أكبر عائق هو كون أحد معدي البحث مكفوف، وما أدراكم بحالة المكفوف في مجتمعنا الذي يُنظر إليه على أنه عالة، وجب تركه في غياهب الإهمال والنسيان لأنه عوقب بأخذ حبيبتيه، وهذا مما يؤثر على نفسيته أيما تأثير وليس الخبر كالمعاينة، رغم أنه مجتهدٌ متقنٌ حريصٌ على حسن أدائه لعمله مجلّي دفعتِه، همه أن ينظر إليه كسائر أترابه، بل هو أفضل من كثير منهم.

وأمّا ما يخص خطة البحث، فقد بدأنا بحثنا بمقدمة عرضنا فيها الأطر العريضة لبحثنا، وأتبعناها بتمهيد مهدنا به لبحثنا وتطرقنا فيه إلى نشأة الدراسات القرآنية وانتقال العرب من الشفوية إلى الكتابة، وازدهار الكتابة والدراسات القرآنية في بيئة عربية أمية، ثم دخلنا صلب الموضوع من خلا فصلين اثنين، أولهما نظري وآخرهما تطبيقي.

أما الفصل الأول فوسمناه بـ: الإضافة المحضة وغير المحضة بين النحويين والبلاغيين، وتضمن ثلاثة مباحث.

أما المبحث الأول فكان عنوانه نشأة النحو العربي و ظهور البلاغة، وقد أشرنا في هذه النقطة إلى العربية والعلوم الآلية، وفضل اللغة على باقي العلوم، ثم تطرقنا إلى نشأة النحو العربي، وختمنا المبحث بالكلام عن ظهور البلاغة.

وأما المبحث الثاني فكان عنوانه الإضافة أنواعها ومسائلها بين النحاة والبلاغيين، وتطرقنا فيه إلى تعريف الإضافة في اللغة وفي الاصطلاح، ثم إلى أنواع الإضافة عند النحويين، ثم إلى مسائل الإضافة عند النحويين وعند البلاغيين، كما تحدثنا عن ظاهرة الحذف بالتفصيل.

ثم ختمنا الفصل الأول بمبحث ثالث وسمناه بالإضافة المحضة وغير المحضة وتعدد الاصطلاحات، وتطرقنا فيه إلى الاصطلاحات الكثيرة المميزة للإضافة بين معنوية، لفظية، محضة، مجازية...، كما أوردنا أغراض الإضافة المحضة وغير المحضة عند النحاة والبلاغيين.

وأما الفصل الثاني فكان تطبيقيا، وتضمن مبحثين اثنين، فالمبحث الأول خصصناه للإضافة المحضة وأوردنا آيات من القرآن الكريم متفرقات، بينما خصصنا المبحث الثاني للإضافة غير المحضة وتطبيقات عليها من القرآن الكريم.

وأخيرا جمعنا النتائج التي توصلنا إليها والتي كانت خلاصة بحثنا في خاتمة.

وبعد كل هذا وفي نهاية الرحلة نقول: رغم الجهد المبذول محاولين استفاء كل ما له علاقة بالموضوع، متوخين الكثير من الدقة والحرص لأجل أن يخرج البحث بأبهى حلة، وأحسن صورة، وهذا ما يتمناه كل باحث مجد، فإننا نبقى في عباءة الباحث المبتدئ المتعثر بالهنات والزلل مرة أو

بالصواب أخرى، فان نحن أخطأنا فلنا شرف تقويمنا، وان أصبنا فذلك فضل من الله كبير، ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان الوفير إلى الأساتذة المناقشين رئيساً وأعضاء على تفضلهم بقراءة هذه المذكرة، وبذلهم النصح لنا بآرائهم السديدة، وتوجيهاتهم القيِّمة، فجزاهم الله عنا وعن العربية والدين خير الجزاء.

تمهيد:

كانت العرب في الجاهلية أمةً أميةً يعيش أغلبهم في البادية يرتحلون بمواشيهم متتبعين مواطن الكلأ ومنازل القطر، لذا كانت الكتابة فيهم غير منتشرة إلا فيما ندر، فلكتابة من متطلبات الحضارة، قال ابن خلدون[1] :" الفصل الثلاثون في أن الخط والكتابة من عداد الصنائع الإنسانية .... وخروجها في الإنسان من القوّة إلى الفعل إنّما يكون بالتّعليم وعلى قدر الاجتماع والعمران والتّناغي في الكماليات والطّلب لذلك تكون جودة الخطّ في المدينة إذ هو من جملة الصّنائع"[2].

وهو هنا يشير إلى أنها من الكماليات أي أنها ليست من ضرورات العيش التي لا يستقيم العيش إلا بها فالكتابة قد تعوض بالذاكرة وهو ما لمسناه جليا عند العرب الذين اعتمدوا على الحافظة القوية إذ أن تراثهم كان شفويا في معظمه حتى تعودوا ذلك ولم يستصعبوه، قال علي الجندي[3]: "والعادة تصبح طبيعة بالتكرار والاستمرار، ومن ثم نعتقد أنه كان بين الجاهليين قوة في الذاكرة وحدة في الحافظة، بسبب اعتمادهم الكلي عليها، والمداومة على ممارستها لأداء هذه الوظيفة، مدفوعين إلى ذلك بحكم شغفهم الطبعي لحفظ هذه الآثار وصيانتها، وأرهف قوة الذاكرة عندهم عدم شيوع الكتابة بينهم، لندرة من يعرفها، ولأن ظروف الحياة عندهم ما كانت تهيئ لهم أوقاتًا يجلسون فيها لتعلم القراءة والكتابة"[4].

---

[1] هو عبد الرحمن بن محمد بن محمد، أبو زيد الحضرمي، الإشبيلي، ينسب سلفه إلى وائل بن حجر.

[2] ابن خلدون عبد الرحمن، كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ت: خليل شحادة، د الفكر، بيروت، ط2، س1408هـ 1988م، ج1،ص524.

[3] أستاذ الأدب الجاهلي بجامعة القاهرة.

[4] علي الجندي: في تاريخ الأدب الجاهلي، د مكتبة دار التراث، ط1، 1412هـ/1991م، ص113.

والظاهر أن ابن خلدون في قوله أقرب إلى الصواب، إذ أن ظروف الحياة وإن كانت قاسية ما كانت لتمنع من تعلم الكتابة بل إن شعورهم بعدم الحاجة إليها هو السبب الأبرز ذلك أنهم حفظوا الشعر ورددوه واستأنسوا به فألهاهم كما قال ابن قتيبة[1] (ت276هـ) نقلا عن أحد الشعراء:

"وعمرو بن كلثوم[2] هو القائل: ألا هبّي بصحنك فاصبحينا[3]

وكان قام بها خطيبا فيما كان بينه وبين عمرو بن هند[4]، وهي من جيد شعر العرب القديم، وإحدى السّبع، ولشغف تغلب بها وكثرة روايتهم لها قال بعض الشعراء:

ألهى بنى تغلب عن كلّ مكرمة *** قصيدة قالها عمرو بن كلثوم

يفاخرون بها مذ كان أوّلهـــــم *** يا للرّجال لفخر غير مسؤوم!"[5].

والشاهد من قوله إن العرب كانت له نوادٍ يتناشدون فيها أشعارهم ويتسامرون فيها وهو ما يمنع من كون لقمة العيش قد منعتهم من تعلم طرق التدوين.

ولم تتجه العرب إلى الكتابة اتجاها صريحا إلا بعد اكتمال نزول القرآن الكريم، فالرسول صل الله عليه وسلم كان قد نهى في بداية نزول الوحي عن كتابة الحديث، أما القرآن الكريم فكان

---

(1) أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينَوَريّ، أبو جعفر: قاض، من أهل بغداد، له اشتغال بالأدب والكتابة. كان يحفظ كتب أبيه وهي 21 كتابا في غريب القرآن والحديث والأدب والأخبار. ولي القضاء بمصر سنة 321 هـ فجاءها، ويرجح (الكندي) أنه عزل بعد ثلاثة أشهر من ولايته. ويقول أكثر مؤرخيه أنه مات وهو على القضاء. وكانت وفاته بمصر. [الأعلام للزركلي]

(2) عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، من بني تغلب، أبو الأسود: شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى. [الأعلام للزركلي].

(3) صدر البيت الأول من معلقة ابن كلثوم ، عجزه: ولا تبقي خمور الأندرينا

(4) عمرو بن المنذر اللخمي: ملك الحيرة في الجاهلية. عرف بنسبته إلى أمه هند (عمة امرئ القيس الشاعر). [الأعلام للزركلي].

(5) عبد الله ابن قتيبة: الشعر والشعراء، ت أحمد محمد شاكر، د الحديث، القاهرة، س 1423هـ، ج1، ص230.

يكتب على الجلود وأدوات أخرى، يكتبه كتبة الوحي المشهورون إلى أن أذن عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عَمر أن يكتب أحاديثه، فبدأ بذلك تدوين السنة النبوية بداية محتشمةً في حياته عليه الصلاة والسلام، ليبتدئ العلماء من التابعين بعد ذلك بجمع الأحاديث وتصنيفها والكلام عن غريبها.

ثانيا: انتشار الكتابة وازدهار الدراسات القرآنية

قيض الله تعالى لهذا الدين من يخدمه ويعتني بمصادره فلا يلحقها نقص يستغله الحاقدون بغية الطعن فيه أو الافتراء عليه، فجمع القرآن الكريم في الصدور قبل اجتماعه في السطور على يد أبي بكر رضي الله عنه أولا، ثم على يد عثمان ثانيا جمعا أخيرا على مصحفٍ واحد نسخ ليقرأ به سكان الأمصار الإسلامية، فبدأت بذلك حركة التدوين الغزير نسبيا أي بالمقارنة مع ما كان قبلُ، وكان أول ما دون غريب القرآن لابن عباس[1] ومن ذلك مسائل ابن الأزرق[2] التي نقلها السيوطي في الإتقان وغيره، ثم توالت بذلك حركة التأليف قال السيوطي[3] (ت911هـ):"النَّوْعُ السَّادِسُ

---

[1] عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي، أبو العباس: حبر الأمة، الصحابي الجليل. رضي الله عنه. [الأعلام للزركلي].

[2] أحمد بن يوسف بن علي ابن الأزرق الفارقي: مؤرخ رحالة، من أهل ميافارقين. ولد وتعلم بها، ثم ببغداد. وقام برحلات إلى بلاد فارس (إيران) والعراق والجزيرة وأرمينية والشام. ولم يظفر بتاريخ وفاته.[الأعلام للزركلي].

[3] عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. والسيوطي نسبة إلى أسيوط مدينة في صعيد مصر. عالم موسوعي في الحديث والتفسير واللغة والتاريخ والأدب والفقه وغيرها من العلوم. وُلد في القاهرة ونشأ فيها. ذُكر له من المؤلفات نحو 600 مؤلف. منها المجلدات الكبيرة ومنها الرسالة القصيرة ذات الورقة أو الوريقات. توفي بالقاهرة.[الأعلام للزركلي].

وَالثَّلَاثُونَ: فِي مَعْرِفَةِ غَرِيبِهِ أَفْرَدَهُ بِالتَّصْنِيفِ خَلَائِقٌ لَا يُحْصَوْنَ: مِنْهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ وَأَبُو عُمَرَ الزَّاهِدُ وَابْنُ دُرَيْدٍ"[1].

أشار السيوطي هنا إلى غزارة التأليف في هذا الفن الجليل والذي اعتمد عليه المفسرون في تفسير كتاب الله عز وجل، كما ألف العلماء في غريب الحديث، فألف فيه النضر بن شميل[2] والأصمعي[3]، وقطرب[4]، وأبو عمرو[5] والشيباني[6].

---

[1] عبد الرحمان السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، د ط، س 1394هـ/ 1974 م، ج2، ص3.

[2] النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد المازني التميمي، أبو الحسن: أحد الأعلام بمعرفة أيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، ولد بمرو (من بلاد خراسان) وانتقل إلى البصرة مع أبيه (سنة 128) وأصله منها، فأقام زمنا. وعاد إلى مرو فولي قضاءها، واتصل بالمأمون العباسي فأكرمه وقربه، وتوفي بمرو، من كتبه " الصفات " كبير، في صفات الإنسان والبيوت والجبال والإبل والغنم والطير والكواكب والزروع، و " كتاب السلاح " و " المعاني " و " غريب الحديث " و " الأنواء " [الأعلام للزركلي].

[3] عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي: راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان. نسبته إلى جده أصمع. ومولده ووفاته في البصرة. كان كثير التطواف في البوادي، يقتبس علومها ويتلقى أخبارها، ويتحف بها الخلفاء، فيكافأ عليها بالعطايا. [الأعلام للزركلي].

[4] محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب: نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة، من الموالي، كان يرى رأي المعتزلة النظامية. وهو أول من وضع (المثلث) في اللغة. وقطرب لقب دعاه به أستاذه (سيبويه) فلزمه. وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجليّ. من كتبه (معاني القرآن) و (النوادر) لغة، و (الأزمنة). [الأعلام للزركلي].

[5] زَبَّان بن عَمَّار التميمي المازني البصري، أبو عمرو، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. له أخبار وكلمات مأثورة. [الأعلام للزركلي].

[6] إسحاق بن مرار الشيبانيّ بالولاء، أبو عمرو: لغويّ أديب، من رمادة الكوفة، سكن بغداد ومات بها. أصله من الموالي، جاور بني شيبان وأدب بعض أولادهم فنسب إليهم، ومن تصانيفه (كتاب اللغات) . [الأعلام للزركلي].

على أن تدارس القرآن وانتشار الإسلام نتج عنه دخول كثيرٍ من الأعراق في الدين الحنيف وهو ما يعني حتميا فساد اللغة لشيوع استعمالها بينهم، فيدخلون فيها ما ليس منها، ويخرجون عن قواعدها وإن كان ذلك عن غير قصد منهم، وهو ما استدعى ظهور أنواعٍ من العلوم تبحث هذا الأمر وتعالجه فظهر علم النحو الذي إن تعددت الروايات في سبب ظهوره إلا أنه ظهر أولا وأخيرًا لفهم كتاب الله فهمًا صحيحا على ما تقتضيه سَنن العرب في كلامها، خاصة بعد فساد الألسنة، قال ابن جني[1] (ت392هـ): "باب القول على النحو:هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذَّ بعضهم عنها رد به إليها"[2].

وهذا تصريح من ابن جني بالأهداف التي سعى العلماء بفراستهم إلى تحقيقها تحصينًا لكتاب الله من التحريف في الفهم والنطق.

---

[1] عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر، ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاما. وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي، من تصانيفه رسالة في " من نسب إلى أمه من الشعراء " و " شرح ديوان المتنبي " و " المبهج في اشتقاق أسماء رجال الحماسة" ، و " المحتسب في شواذ القراءات"، و " سر الصناعة " الأول منه، في اللغة، و " الخصائص ". [الأعلام للزركلي].

[2] عثمان بن جني: الخصائص، د ت، د الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د س، ج1، ص35.

الفصل الأول

الإضافة المحضة وغير المحضة

بين النحويين والبلاغيين

المبحث الأول: نشأة النحو العربي وظهور علوم البلاغة

أولا: العربية و العلوم الآلية

شاء الله أن يجعل العلوم التي عليها مدار العلمِ كلِّه قسمين؛ علوم مقصودة لذاتها وأخرى ليست مقصودة لذاتها، إنما هي وسيلة لإدراك العلوم المقصود تعلمها لذاتها، وفي هذا يقول ابن خلدون(808 هـ) في مقدمته: [الفصل الثامن والثلاثون في أن العلوم الآلية لا توسع فيها الأنظار ولا تفرع المسائل] "اعلم أن العلوم المتعارفة بين أهل العمران على صنفين: علوم مقصودة بالذات كالشرعيات من التفسير والحديث والفقه والكلام، وكالطبيعيات والإلهيات من الفلسفة، وعلوم هي آلة ووسيلة لهذه العلوم، كالعربية والحساب وغيرهما للشرعيات..."[1].

فنقول والله الموفق أن طالب العلم –شرعيا كان أو دنيويا– مهما كانت غايته في طلبه، فلا بد أن يحصِّل الوسيلة التي تبلغه غايته، ومن آكد العلوم الواجب تحصيلها، اللغة العربية بنحوها وصرفها وعروضها... ولعل لعمر بن الخطاب آثار تؤيد ذلك، حتى أنه عد العربية من المروءة.

يقول البيهقي[2] (ت 458هـ) في سننه: "أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ بْنُ عَبْدَانَ، أنبأ أَبُو بَكْرِ بْنُ مَحْمَوَيْهِ الْعَسْكَرِيُّ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَلَانِسِيُّ، ثنا آدَمُ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ

(1) ابن خلدون، المرجع السابق، ص601.

(2) علي بن زيد بن محمد بن الحسين، أبو الحسن، ظهير الدين، البيهقي، من سلالة خُزيمْة بن ثابت الأنصاري، ويقال له ابن فندق: باحث مؤرخ. ولد في قصبة السابزوار (من نواحي بهق)، صنف 74 كتابا، منها " تتمة دمية القصر " و " مشارب التجارب وغرائب الغرائب " في التاريخ، كبير، و " تاريخ حكماء الإسلام". [الأعلام للزركلي].

الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: " تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ "[1]. بل قد جعلها رضي الله عنه من الدين، يقول بدر الدين البعليّ[2] (ت 778هـ):" روى ابن أبي شيبة قال: كتب عمر إلى أبي موسى:"أما بعد: فتفقهوا في السنة، وتفقهوا في العربية، وأعربوا القرآن، فإنه عربي.

وفي حديث آخر عنه: "تعلموا العربية، فإنها من دينكم".

وهذا الذي أمر به عمر من فقه العربية وفقه السنة يجمع ما يحتاج إليه؛ لأن الدين فيه فقه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله"[3].

كل هذا الحرص من السلف مرده الخوف من الوقوع في اللحن، يقول الدكتور أحمد الخراط: "...ومن هنا نشأ لدى السلف كراهية شديدة تجاه ظاهرة اللحن، وحَضٌّ على اكتساب العربية والتفقه في مواردها، فالخليفة الراشد عمر يقول: (تَفَقَّهوا في العربية؛ فإنها تُشَبِّب العقل وتزيد في المروءة) . وقال أُبَيٌّ بن كعب: (تعلموا العربية كما تتعلَّمون حِفْظ القرآن) . وهذا قتادة يقول: (لا أسأل عن عقل رجل لم يدلَّه عقله على أن يتعلَّم من العربية ما يُصْلح به لسانه)، أما الأصمعيُّ فيخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي صلى الله عليه وسلم: "مَنْ كذب عليَّ متعمِّداً فليتبوَّأ مقعدَه من النار" لأنه لم يكن يلحن، فمهما رَوَيْتَ عنه ولَحَنْتَ فقد كَذَبْتَ عليه).

(1) أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، السنن الكبرى، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م، ج2، ص28.

(2) محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن يعلى، أبو عبد الله، بدر الدين البعليّ: شيخ الحنابلة في بعلبكّ. [الأعلام للزركلي].

(3) محمد بن علي بن أحمد بن عمر بن يعلى، أبو عبد الله، بدر الدين البعليّ، المنهج القويم في اختصار «اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية»، ت علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، د دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط1، س1422 هـ، ج1، ص94. [الأعلام للزركلي].

وهكذا جَدَّ علماء العربية من السلف، واجتهدوا إلى أن أقاموا صرح علمٍ من العلوم الإسلامية التي لا يَسْتغني عنها أحد من طلبة العلم، وأصبحت العربية من الدين نفسه، وأصبح تعلمها لفهم مقاصد الكتاب والسنة قربة إلى الله"[1].

أما الشاطبي[2] (ت 790هـ) فيقول في الاعتصام: " وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ مُلَيْكَةَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ أَنْ لَا يَقْرَأَ الْقُرْآنَ إِلَّا عَالِمٌ بِاللُّغَةِ، وَأَمَرَ أَبَا الْأَسْوَدِ، فَوَضَعَ النَّحْوَ.

وَالْعَرُوضُ مِنْ جِنْسِ النَّحْوِ. وَإِذَا كَانَتِ الْإِشَارَةُ مِنْ وَاحِدٍ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ؛ صَارَ النَّحْوُ وَالنَّظَرُ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ مِنْ سُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، وَإِنْ سُلِّمَ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَقَاعِدَةُ الْمَصَالِحِ تَعُمُّ عُلُومَ الْعَرَبِيَّةِ، (أَيْ: تَكُونُ مِنْ) قَبِيلِ الْمَشْرُوعِ، فَهِيَ مِنْ جِنْسِ كَتْبِ الْمُصْحَفِ وَتَدْوِينِ الشَّرَائِعِ.

وَمَا ذُكِرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُخَيْمِرَةَ قَدْ رَجَعَ عَنْهُ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى ثَعْلَبًا، قَالَ: " كَانَ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ فِي الدِّينِ يَعِيبُ النَّحْوَ، وَيَقُولُ: أَوَّلُ تَعَلُّمِهِ شُغْلٌ، وَآخِرُهُ بَغْيٌ، يُزْدَرَى بِهِ النَّاسُ، فَقَرَأَ يَوْمًا: إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ؛ (بِرَفْعِ اللَّهِ وَنَصْبِ الْعُلَمَاءِ) فَقِيلَ لَهُ: كَفَرْتَ مِنْ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ تَجْعَلُ اللَّهَ يَخْشَى الْعُلَمَاءَ؟ فَقَالَ: لَا طَعَنْتُ عَنْ عِلْمٍ يَؤُولُ إِلَى مَعْرِفَةِ هَذَا أَبَدًا"[3].

---

(1) الخراط أحمد بن محمد، عناية المسلمين بالعربية خدمة للقرآن، د مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج1، ص27.

(2) القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرعينيّ، أبو محمد الشاطبي: إمام القراء، كان ضريرا، ولد بشاطبة (في الأندلس) وتوفي بمصر. وهو صاحب " حرز الأماني – ط " قصيدة في القرآت تعرف بالشاطبية. وكان عالما بالحديث والتفسير واللغة، قال ابن خلكان: كان إذا قرئ عليه صحيح البخاري ومسلم والموطأ، تصحح النسخ من حفظه. والرعينيّ نسبة إلى ذي رعين أحد أقيال اليمن. [الأعلام للزركلي].

(3) الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، الاعتصام، ت سليم بن عيد الهلالي، د دار ابن عفان، السعودية، ط1، س1412 هـ/ 1992 م، ج1، ص255.

أبو حيان التوحيدي (400 هـ) يذكر قصة وقعت في مجلس الرشيد، فيقول:"عاب رجلٌ رجلاً عند بعض الأشراف فقال: استدللت على كثرة عيوبك بما تكثر من عيوب الناس، لأن طالب العيوب يطلبها بقدر ما فيه منها.

كان الرشيد يجمع العلماء ويسمع كلامهم، فحضروا ذات يوم وفيهم أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، والكسائي يذكر النحو، فقال له: أحذق الناس به يكون معلماً، فقال له الكسائي: أسألك عن مسألة في الفقه، قال: سل، قال: ما تقول في غلام لك قُتل فاتهمت به رجلين فسألتهما عن أمره فقال أحدهما: أنا قاتلُ غلامك، وقال الآخر: أنا قاتلٌ غلامك، أيهما القاتل عندك؟ قال أبو يوسف: جميعاً، قال الكسائي: أخطأت، قال: فأيهما القاتل عندك؟ قال: هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، لأن قوله: أنا قاتلُ غلامِك يريد أنا قتلته، والذي قال: أنا قاتلٌ – بالتنوين – غير قاتل، أراد: سأقتل غلامك، فهو تهدد، قال الله تعالى " فالقُ الإصباح وجعل الليل سكناً " [الأنعام: 96]، المعنى فلقَ الإصباح، فندم أبو يوسف على كلامه"[1].

غير أن ابن خلدون قد نبه إلى عدم النظر إلى العلوم الآلية إلا من حيث هي آلية و ليست غاية في ذاتها، فيقول: " فأما العلوم التي هي مقاصد، فلا حرج في توسعة الكلام فيها، وتفريع المسائل واستكشاف الأدلة والأنظار، فإن ذلك يزيد طالبها تمكنا في ملكته وإيضاحا لمعانيها المقصودة. وأما العلوم التي هي آلة لغيرها، مثل العربية والمنطق وأمثالها، فلا ينبغي أن ينظر فيها إلا من حيث هي آلة لذلك الغير فقط. ولا يوسع فيها الكلام ولا تفرع المسائل؛ لأن ذلك يخرج بها عن المقصود؛ إذ المقصود منها ما هي آلة له لا غيرُ، فكلما خرجتْ عن ذلك خرجت عن المقصود وصار الاشتغال بها لغوا...

وهذا كما فعله المتأخرون في صناعة النحو وصناعة المنطق، لا بل وأصول الفقه؛ لأنهم أوسعوا دائرة الكلام فيها نقلا واستدلالا، وأكثروا من التفاريع والمسائل بما أخرجها عن كونها آلة وصيرها من المقاصد"[2].

(1)أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس، البصائر والذخائر، ت وداد القاضي، دار صادر بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، ج5، ص203.

(2) ابن خلدون، المصدر السابق، ص601.

غير أن هذا الكلام ربما اتخذه بعض الحاقدين على اللغة العربية ذريعة لتركهم علومَها التي لا يستغني عنها طالب علم لبلوغ غايته، كما فعل ويفعل متأخروا زماننا الذين يرومون تيسير النحو –زعموا– بحجة صعوبته على المتعلمين، إنما غايتهم إضعاف اللغة العربية وهدم أركانها، والله المستعان.

ثانيا: نشأة النحو العربي

خلق الله تعالى الإنسان وعلمه البيان ليتمكن من التعبير عن مكنونات نفسه وعن موجودات الواقع فضلا عن التواصل مع غيره من بني البشر، وجعل اختلاف الألسنة من آيات خلقه البديع الصنع، ومن هذه الألسنة اللسان العربي أشرف الألسنة وأفصحها وأبلغها وأقدرها على الإبانة إذ لو لم يكن من مزاياها إلا نزول آخر الكتب المنزلة بها لكفاها ذلك شرفًا، فنزل القرآن الكريم بلسانٍ عربي مبين فهمته العرب وعرفت ما فيه وأعجزها بيانه وأخرسها برهانه، وهم الذين تكلموا العربية في الجاهلية على الفطرة وأنتجوا بها آدابهم على السليقة، فلم يعلمهم أحد الفاعل أو يعرفهم بعلامات الاسم...إلى أن ظهر اللحن في كلام بعض الموالي، وكان ذلك في حياة النبي صلى الله عليه وسلم.

قال السيوطي ينقل عن أبي الطيب اللغوي[1](351 هـ) صاحب كتاب مراتب النحويين: "واعلم أنَّ أول ما اختل من كلام العرب وأحوج إلى التعلم؛ الإعراب، لأن اللَّحْنَ ظَهر في كلام الموالي

(1) عبد الواحد بن علي الحلبي، أبو الطيب اللغوي: أديب. أصله من " عسكر مكرم " سكن حلب، وقتل فيها يوم دخلها الدمستق. له كتب، منها " مراتب النحويين " و " لطيف الأتباع " و " الإبدال " و " شجر الدر " و " الأضداد". [الأعلام للزركلي].

والمتعربين من عهد النبي فقد روينا أن رجلاً لحن بحضرته فقال: (أرْشِدُوا أخاكم فقد ضلّ)"[1]، فالنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الأثر يشبِّه اللحن في العربية بالضلالة، وتصويب اللحن بالإرشاد إلى الطريق السوي، وذلك أن اللحن في كتاب الله قد يؤدي إلى تغيير معانيه وتحويرها تحويراً قد يكون كفرًا، وهو ما دعا العلماء إلى الاحتياط في الأخذ عن كل أحد ومنهم ابن جني الذي يقول:"وروي من حديث عليّ رضي الله عنه مع الأعرابي الذي أقرأه المقرئ: { وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ۚ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِى ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ۝٣} حتى قال الأعرابي: برئت من رسول الله، فأنكر ذلك عليٌّ –رضي الله عنه–ورسم لأبي الأسود من عمل النحو ما رسمه: ما لا يجهل موضعه، فكان ما يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع واستمرَّ فساد هذا الشأن مشهورًا ظاهرًا، فينبغي أن يستوحش من الأخذ عن كل أحد إلّا أن تقوى لغته وتشيع فصاحته، وقد قال الفرَّاء[2] في بعض كلامه: إلّا أن تسمع شيئًا من بدوي فصيح فتقوله"[3].

وقول الفراء: "من بدوي فصيح" أي أن الفصاحة في البدو لعدم مخالطتهم الأعاجم وهو ما دعا علماء العربية إلى الاعتماد على مشافهة هؤلاء البدو والأخذ عنهم لقرنين أو ثلاثة بعد ظهور الإسلام، وينسب بعض العلماء هذه القصة إلى العهد العمري أي أنها حدثت في عهد عُمر

(1) عبد الرحمن السيوطي: المزهر في علوم اللغة، ت فؤاد علي منصور، د دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، س 1998، ج2، ص 341.

(2) يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ، مولى بني أسد (أو بني منقر) أبو زكرياء، المعروف بالفراء: إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. ولد بالكوفة، وانتقل إلى بغداد، توفي سنة 207 هـ. [الأعلام للزركلي].

(3) عثمان ابن جني: الخصائص، د ت الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د س، ج2، ص11/10.

ويجعلها كثير من العلماء كما صنع ابن جني سببا لابتداء أبي الأسود الدؤلي في وضع الأبواب الأول لعلم النحو العربي، غير أن محمد الطنطاوي(ت1955م) يفند هذا الرأي حيث يقول: "وبعض المصادر الأخرى لا تقصر السبب على حادثة خاصة بل تعتبره نتيجة لازمة لتلك الحوادث السابقة والآتية منها أمثلة ملتفة بعضها على بعض، وما أشبه هذا الرأي بالصواب، فغير مقبول في النظر أن ينهض العلماء ويستفرغوا مجهودا جبارا يؤرقون فيه عيونهم ولا يطبقون جفونهم الليالي الطويلة لتأسيس فن خطير خالد الأثر على اللغة العربية وأبناء العروبة من جراء حادثة فردية كان يكفي في درئها إصلاحها وكفى، و من جهة أخرى أين المؤهلات التي ترجح كفة حادثة جزئية على مثيلاتها؟ وفي ذلك ترجيح بلا مرجح فالحق الذي لا ينبغي الحيود عنه أن وضع هذا العلم إنما كان لهذه الحوادث متضافرة"[1].

وحاصل كلامه أنه ما دام العلماء قد اختلفوا في زمن الرواية ومن كان له دور فيها وجب أن نعيد النظر في سبب هذا الخلاف، وأنه قد لا تكون مثل هذه الحوادث سببا وجيها في نشأة علم جليل كهذا العلم وإلا لاتهمنا القائمون بالأمر بالتقصير حتى وصول اللحن إلى بعض الخاصة ككتاب الولاة أو أبناء العلماء كابنة أبي الأسود.

كما أن ما وصل إليه هذا العلم من ازدهار وتطور يجعلنا نشكك في كون حادثة صغيرة أدت إلى نشوئه، فلقد وصل ازدهار هذا العلم إلى أن خرجت من عباءته علوم كعلم أصول النحو وعلم العلل النحوية... بل إن هذا العلم ذاته أصبح يعالج مسائل تتعدى مباحث الألفاظ وأقسامها

(1) محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ت أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل،د مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، س 2005م- 1426هـ، ص18.

إلى الدلالات التي تختبئ من وراءها، حتى جاء الجرجاني[1] وزاوج بين النحو والمعنى فيما عرف بنظرية النظم، ومن ذلك كلامه عن معاني النحو ثم حديثه عن تعريف النظم وكونه يأخذ بالنحو ولا يهمل المعنى قال الجرجاني (471 هـ): "اعلمْ أنّا إذا أضفنا الشعرَ أو غيرَ الشعر من ضروب الكلامِ إلى قائِلِه لم تكن إضافتُنا له من حيثُ هو كَلِمٌ وأوضاعُ لغةٍ ولكنْ من حيثُ تُوخِّيَ فيها النظمُ الذي بيّنا أنه عبارةٌ عن تَوخّي معاني النحو في معاني الكلم وذاك أنَ من شأن الإضافة الاختصاصِ فهي تتناولُ الشيءَ من الجهة التي تختصُّ منها بالمضاف"[2].

فلا شك أن النحو لا يقوم إلا إذا قُرن بالدلالة التي تجعله نابضا بالحياة من بعد أن كان مجرد كلمات مرصوفة بحسب قوانين معينة، ولعل أحسن ما يؤكد هذا الكلام حديث سيبويه في هذا الشأن إذ يقول: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمْسِ وسآتيك غداً، وأمَّا المحال فأن نقض أوَّلَ كلامك بآخِره فتقولَ أتيتك غداً وسآتيك أمس، وأما المستقيم القبيح فأنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ"[3].

(1) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة. من أهل جرجان، من كتبه " أسرار البلاغة " و " دلائل الإعجاز " . [الأعلام للزركلي].

(2) عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ت محمد التنجي، د دار الكتاب العربي – بيروت، ط 1، س 1995، ص273.

(3) عمرو بن عثمان سيبويه: الكتاب، ت ط مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، س 1408 هـ – 1988 م، ج1، ص25.

فأجود الكلام عنده وأقومه أن يكون الترتيب سليما والمعنى مستقيما غير سقيم، هذا مع أنه أشار إلى وضعك الكلِم في غير مواضعه، فإذاً لا ينبغي إهمال قواعد أحد الفنين حين نظْم الكلِم ليكون كلمًا سائرًا على قوانين العربية وسَنَن العرب في كلامها.

ثالثا: ظهور علوم البلاغة

أنزل الله تعالى كتابه العظيم على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وتحدى به العرب الفصحاء البلغاء، فلم يسعهم أن يأتوا بسورة من مثله، بل وأبهرهم إعجازه وحسن نظمه حتى مدحه كفارهم قبل مسلميهم فهو الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه لأنه كتاب رباني لم يؤلفه بشر فيلحقه النقص والعيب، فلا زال العلماء يتدارسونه ويستخرجون درره إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

أدت دراسة القرآن الكريم والكلام عن إعجازه إلى نشأة علوم البلاغة التي تتقصى أساليبه وتشابيهه وتستخرج منها اللطائف وحسان الفوائد، فأي دراسة قرآنية تأخذ إلى جانب الكلام عن تركيب العبارات بالكلام عن دلالاتها، إذ لا يمكن الفصل بين النحو والمعنى وإن كانت بعض الكتب التي ألفت في البلاغة اعتنت بالشعر اعتناء يظهر أنها أهملت السبب الديني لنشوء علوم البلاغة، وعلوم البلاغة هي علم البيان وعلم المعاني وعلم البديع، ولعل أول كتاب أُلف في علم البديع هو كتاب ابن المعتز[1] (ت296هـ) الذي يقول هو نفسه عن كتابه: "...لأن البديع اسم

(1) عبد الله بن محمد المعتز باللَّه بن المتوكل ابن المعتصم ابن الرشيد العباسي، أبو العباس: الشاعر المبدع، خليفة يوم وليلة. ولد في بغداد، وأولع بالأدب، فكان يقصد فصحاء الأعراب ويأخذ عنهم.[الأعلام للزركلي].

موضوع لفنون من الشعر، يذكرها الشعراء ونقاد القديم فلا يعرفون هذا الاسم ولا يدرون ما هو، وما جمع فنون البديع، ولا سبقني إليه أحد"[1].

وكلام ابن المعتز يصدقه كثيرٌ من العلماء قدامى ومعاصرين، قال أحمد الهاشمي[2] (ت1362هـ): "البديع: لغة – المخترع الموجد على غير مثال سابق، وهو مأخوذ ومشتقٌ من قولهم – بدع الشيء، وأبدعه، اخترعه لا على مثال، واصطلاحا – هو علم يعرف به الوجوه،والمزايا التي تزيد الكلام حسنا وطلاوة، وتكسوه بهاءً، ورونقاً، بعد مطابقته لمقتضى الحال مع وضوح دلالته على المراد لفظا ومعنى، وواضعه (عبد الله بن المعتز العباسي) المتوفى سنه 274 هجرية – ثم اقتفى أثره في عصره (قدامة بن جعفر الكاتب) فزاد عليها، ثم ألف فيه كثيرون (كأبي هلال العسكري) و (ابن رشيق القيرواني)، و(صفي الدين الحلي)، و(ابن حجة الحموي) وغيرهم ممن زادُوا في أنواعه، ونظموا فيها قصائد تُعرف (بالبديعيّات)"[3].

وابن المعتز جمع إلى جانب علم البديع بعض مباحث البيان كالاستعارة وغيرها...

أما علما البيان والمعاني فالبعض ينسب وضعهما إلى عبد القاهر الجرجاني، إلا أن أحمد الهاشمي ينسب وضع علم البيان إلى أبي عبيدة إذ يقول:"...وواضعه (أبو عبيدة الذي دونَ مسائل هذا

(1) عبد الله بن المعتز: البديع، د الجيل، ط1، س 1410هـ – 1990م، ص 61/60.

(2) أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي القرشي ،أديب معلم ,مصري ولد في القاهرة سنة1878 م ،تلقى تعليمه في الأزهر على كبار شيوخ الأزهر في عصره من أمثال الشيخ محمد عبده والشيخ سليم البشري والشيخ حسونة النواوي والشيخ حمزة فتح الله المفتش الأول بوزارة المعارف العمومية، توفي في القاهرة سنة1943 م.

(3) أحمد بن مصطفى الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، د المكتبة العصرية، بيروت، د ط، ص 299/298.

العلم في كتابه المُسمَّى «مجاز القرآن» وما زال ينمو شيئاً فشيئاً، حتى وصل إلى الإمام «عبد القاهر» فأحكم أساسه، وشيَّدَ بناءه، ورتَّب قواعده، وتبعه (الجاحظ، وابن المعُتزّ، وقُدامَة، وأبو هلال العسكري)"[1].

والهاشمي هنا يشير إلى دور الدراسات القرآنية في نشأة هذا العلم الذي نشأ بين دفتي كتابٍ يتناول أحد مباحث الدرس القرآني هذا مع إشارته إلى أن من أرسى هذا العلم وحد حدوده حدا هو الجرجاني، أما عن علم المعاني فلا خلاف في كون عبد القاهر الجرجاني هو من وضعه في إطار ما جاء به من تجديد متمثل في نظرية النظم، قال الهاشمي عن فائدة هذا العلم وواضعه: "وفائدته: معرفة إعجاز القرآن الكريم، من جهة ماخصَّه الله به من جودة السبَّك، وحُسن الوصف، وبَراعة التَّراكيب ولُطف الإيجاز وما اشتمل عليه من سُهولة التَّركيب، وجزالة كلماته وعُذوبِة ألفاظه وسلامتها إلى غير ذلك من محاسنه التي أقعدت العرب عن مناهضته، وحارتَ عقولهُم أمام فصاحته وبلاغته، والوقوف على أسرار البلاغة والفصاحة: في مَنثور كلام العرب ومنظومه كي تحتذيَ حذوه، وتَنسُجَ على منواله، وتَفرقَ بين جَيِّد الكلام وَرديئه، وواضعه الشيخ (عبد القاهر الجُرجاني) المُتوفى سنة 471 هـ "[2].

وهنا إشارة واضحة إلى دور هذا العلم في استخراج لطائف الأسلوب القرآني وسبر أغوار معانيه المعجزة وتذوق جودة تراكيبه المسبوكة لتؤدي معانٍ محددة سبكًا لا يستطيعه إلا الخالق عز وجل.

(1) أحمد بن مصطفى الهاشمي: المرجع السابق، ص217.

(2) أحمد بن مصطفى الهاشمي: المرجع نفسه، ص47.

المبحث الثاني:الإضافة أنواعها ومسائلها بين النحاة والبلاغيين

أولا:الإضافة وأنواعها

أ: تعريف الإضافة لغة:

بعد اكتمال نشوء علم النحو العربي صنف النحاة فيه الكتب واختصروا المتون لتسهيل الحفظ وبوبوا مواده ومسائله أبوابا اختص كل باب منها بضرب من المسائل يعالجه ويمحصه، وكان باب الإضافة من هاته الأبواب، فاشترك كل من النحاة والبلاغيين في الكلام عن الإضافة كلٌ بحسب ما يقتضيه المقام وإن توسع النحاة في الكلام عنها توسعا جليًا، غير أن هذا كله يبقى بدرجة أولى لتدارس كتاب الله عز وجل فكان الكلام بذلك عن الإضافة غير المجازية التي يقصد بها التشريف مثلا إذا نظرنا إليها من زاوية البلاغة، ويقصد بها التخصيص أو التعريف إذا نظرنا إليها من جانب النحو، قال ابن منظور[1] (ت711هـ) في تعريف الإضافة:

"وضَافَ إِلَيْهِ: مَالَ ودَنا، وَكَذَلِكَ أَضَافَ؛ قَالَ سَاعِدَةُ بْنُ جُؤَيَّةَ يَصِفُ سَحَابًا:

حَتَّى أَضافَ إِلَى وادٍ ضَفادِعُه *** غَرْقَى رُدافَى، تَرَاهَا تَشْتَكي النَّشَجا

وضَافَنِي الهمُّ كَذَلِكَ.

والمُضَاف: المُلْصَق بِالْقَوْمِ المُمال إِلَيْهِمْ وَلَيْسَ مِنْهُمْ. وكلُّ مَا أُمِيلَ إِلَى شَيْءٍ وأُسْنِد إِلَيْهِ، فَقَدْ أُضِيفَ؛ قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

فَلَمَّا دخَلْناه، أَضَفْنَا ظُهورَنا *** إِلَى كلِّ حارِيٍّ قَشِيبٍ مُشَطَّبِ

---

(1) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، صاحب (لسان العرب) : الإمام اللغوي الحجة، ولد بمصر (وقيل: في طرابلس الغرب) وخدم في ديوان الإنشاء بالقاهرة، ثم ولي القضاء في طرابلس، وعاد إلى مصر فتوفي فيها، وقد ترك بخطه نحو خمسمائة مجلد، وعمي في آخر عمره. [الأعلام للزركلي].

أَي أَسْنَدْنا ظُهورَنا إِلَيْهِ وأَمِلْناها؛

... وإِضَافَةُ الِاسْمِ إِلَى الِاسْمِ كَقَوْلِكَ غُلَامُ زَيْدٍ، فَالْغُلَامُ مُضَاف وَزَيْدٌ مُضَاف إِلَيْهِ، والغَرَض بالإِضَافَة التَّخْصِيصُ وَالتَّعْرِيفُ، وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ أَن يُضافَ الشَّيْءُ إِلَى نَفْسِهِ لأَنه لَا يُعَرِّفُ نَفْسَهُ، فَلَوْ عرَّفها لَمَا احْتِيجَ إِلَى الإِضافة"[1].

وهذا الكلام يشير صراحةً إلى أن الإضافة إسناد أو نسبة تلصق عن طريقها شيئًا بشيء على ألا يكون من جنسه إلصاقا يفيد التعريف أو التخصيص كما سيأتي، وهنا إشارة إلى كون علم النحو العربي وإن عالج التراكيب وسلامة الألسنة من مخالفة العرب في سننها في الكلام إلا أنه لم يهمل المعنى بل اعتبره مستندا يستند إليه في كل باب من أبوابه، وقال الشريف الجرجاني[2] (ت816هـ) في كتابه التعريفات عن الإضافة: "الإضافة: وهي امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفًا أو تخصيصًا"[3].

وقوله امتزاج اسمين يخرج منه ما ليس ممتزجا كأن يفصل بين الاسمين فاصل لفظي أو أكثر، أما قوله امتزاجًا على وجهٍ... فهو تقييد لهذا الامتزاج بإفادته للتعريف والتخصيص وهذا قد لا نجده في الإضافة التي هي امتزاج وصفٍ عامل باسم آخر يليه كما سنرى في كلام النحاة عن

(1) محمد بن منظور: لسان العرب، د صادر، بيروت، ط3، س 1414 هـ، ج9، ص210.

(2) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة 789هـ فرَّ الجرجاني إلى سمرقند، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي. له نحو خمسين مصنف. [الأعلام للزركلي].

(3) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: التعريفات، د دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ت جماعة من العلماء، ط1، 1403 هـ-1983 م، ج1، ص28.

الإضافة، ولعل برهان الدين بن القيم[1] (ت767هـ) في إرشاد السالك يشرح قول الجرجاني إذ يقول: "الإضافة وهي نسبة تقييدية بين أسمين، أو ما في تأويلهما، مقتضيه لجر الثاني منهما لزوما، فنسبة: جنس يشمل جميع التراكيب، وتقييدية: مخرج للمبتدأ والخبر، وبين اسمين: مخرجة للنسبة الواقعة بين الاسم والفعل، وقولنا: أو ما في تأويلهما: مدخل لما أضيف إليه، من حرف مصدري وصلته، ومقتضي لجر الثاني لزوما: مخرج للنعت والمنعوت، ونحوهما من التابع ومتبوعة"[2].

فهنا يتكلم عن التقييد وما يخرج به وكذا يشير إلى خروج الأفعال بقوله اسمًا وهو دليل على دقة التعاريف عند العلماء وكونها جامعة مانعة، كما يشير ابن القيم أيضًا إلى ما يكون إضافة ولا يفيد التخصيص والتعريف بقوله: "من الإضافة نوع لا يفيد في الأول تخصيصا، ولا تعريفا، وهو ما كان المضاف فيه وصفا يشبه الفعل المضارع في دلالته على الحال أو الاستقبال، سواء كان اسم فاعل، كـ"راج"، أو اسم مفعول، كـ"مروَّع" أو صفة مشبهة، كـ"عظيم الأمل" و"قليل الحيل"، فإن هذه الإضافة إنما تفيد التخفيف، بنزع ما في الأول من "نون تثنية أو جمع" نحو: "ضاربا زيد" و {مُحِلِّي الصَّيْدِ} أو تنوين ظاهر، نحو: { مُّسْتَقْبِلَ أَوْدِيَتِهِمْ} [الأحقاف: 24] و"ضوارب زيد" أو رفع القبح، نحو: "الحسن الوجهِ" إذ في رفع "الوجه" قبح من جهة خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه قبح من جهة إجراء وصف اللازم مجرى وصف المجاز، فعدل إلى الجرّ تخلصا منها، ولذلك امتنع "الحسن وجهِهِ" لانتفاء قبح الرفع باشتمال الصفة على ضمير

(1) ابراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي الزرعي الحنبلي، برهان الدين بن قيم الحوزية، ولد سنة 719هـ وتوفي سنة 767 هـ.

(2)برهان الدين إبراهيم بن قيم الجوزية، إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ت محمد بن عوض بن محمد السهلي، د أضواء السلف – الرياض، ط1، س 1373 هـ – 1954 م، ج1، ص472.

الموصوف، و"الحسن وجهٍ" لعدم قبح النصب، فإنه منصوب على التمييز، والتمييز يكون عن اللازم، ولا يعدل عن تنكير الأول، سواء أضيف إلى معرفة أو إلى نكرة كالمُثُل المذكورة"[1].

وهنا يبرز المؤلف التخفيف الذي لطال ما التمسه العرب في كلامهم والذي يعد من أبواب الاقتصاد اللغوي.

ب: الإضافة وأنواعها عند النحاة:

إن مصطلح الإضافة يشير في عرف علم النحو إلى ما سبق ذكره من إسناد اسمين بغرض التخصيص أو التعريف أو التخفيف، لذا كانت التعاريف اللغوية للإضافة تشير كلها إلى هذا باعتبار الإضافة مصطلحًا نحويًا أما النحاة فيتناولونه بالتفصيل والتمثيل والاستشهاد له بالشواهد القرآنية والشعرية، والكلام عن أنواع الإضافة عند النحاة إما كلام عن أنواع الإضافة التي تفيد التخصيص والتي تفيد التعريف وهو كلام عن تقدير الإضافة بالحرف مع اختلافهم في هذا التقدير ثم اختلاف من يقول بالتقدير في التقدير بحرف الجر(في) وأما الكلام عن الإضافة باعتبارها لفظية ومعنوية، قال الأشموني[2] (ت 900هـ) في التقدير بالحرف: "تنبيهان: الأول ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته، وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام

(1) برهان الدين بن القيم، المرجع السابق، ج1، ص478/477.

(2) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني: نحوي، من فقهاء الشافعية، أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة. ولى القضاة بدمياط. وصنف " شرح ألفية ابن مالك " في النحو، و " نظم المنهاج " في الفقه، ...[الأعلام للزركلي].

على كل حال. وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لا تغدو أن تكون بمعنى اللام أو "من"، وموهم الإضافة بمعنى "في" محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعًا"[1].

والقول بالتوسع قول وسط بين المنكرين لكون التقدير بمعنى (في) والقائلين به على الإطلاق، يقول ابن الناظم[2] (ت686هـ) في هذه المسألة بعد كلامٍ عن الإضافة لا بد من إيراده: "إذا أريد إضافة اسم إلى اسم آخر حذف ما في المضاف من تنوين ظاهر، كقولك في ثوب: هذا ثوب زيدٍ، أو مقدر، كقولك في دراهم: هذه دراهمك، أو نون تلي علامة الإعراب، كقولك في ثوبين وبنين: أعطيت ثوبيك بنيك، ويجر المضاف إليه بالمضاف، لتضمنه معنى (من) التي لبيان الجنس، أو (اللام) التي للملك، أو الاختصاص بطريق الحقيقة أو المجاز.

فإن كان المضاف بعض ما أضيف إليه، وصالحًا لحمله عليه، كما في خاتم فضة، وثوب خز، وباب ساجٍ، وخمسة دراهم، فالإضافة بمعنى (من) وإن لم يكن كذلك، كما في غلام زيدٍ، ولجام الفرس، وبعض القوم، ورأس الشاة، ويوم الخميس، ومكر الليل، فالإضافة بمعنى (اللام).

ومن العلماء من ذهب إلى أن الإضافة كما تكون بمعنى (من) و (اللام) تكون بمعنى (في) ممثلا بقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٢٦﴾[البقرة /226]...[3]

(1) علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى 1419هـ- 1998م، ج2، ص123.

(2) محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين: نحوي: هو ابن ناظم (الألفية)، من أهل دمشق مولدا ووفاة، سكن بعلبكّ مدة، له (شرح الألفية) يعرف بشرح ابن الناظم، و (المصباح) في المعاني والبيان، و (روض الأذهان) في المعاني، و (شرح لامية الأفعال) وكتاب في (العروض) وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب) وغير ذلك.

توفي عن نيف وأربعين عاما. [الأعلام للزركلي].

(3) محمد بن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت محمد باسل عيون السود، د دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، س 1420 هـ - 2000 م، ج1، ص272.

والإضافة بمعنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا لوقوع المضاف قال ابن عقيل(ت769هـ)[1]:"ويتعين تقدير في إن كان المضاف إليه ظرفا واقعا فيه المضاف نحو أعجبني ضرب اليوم زيدا أي ضرب زيد في اليوم، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤۡلُونَ مِن نِّسَآئِهِمۡ تَرَبُّصُ أَرۡبَعَةِ أَشۡهُرٖۖ فَإِن فَآءُو فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٢٢٦﴾، وقوله تعالى:﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾.

وابن عقيل ممن يرجح كون المضاف إليه مجرورًا بالمضاف لا بالحرف كما يقدر الإضافة بمعنى اللام مع محاولة توسطٍ إذ يقول: "واختلف في الجار للمضاف إليه فقيل هو مجرور بحرف مقدر وهو اللام أو من أو في وقيل هو مجرور بالمضاف وهو الصحيح من هذه الأقوال ثم الإضافة تكون بمعنى اللام عند جميع النحويين وزعم بعضهم أنها أيضا بمعنى (من) أو (في) وهو اختيار المصنف وإلى هذا أشار بقوله: وانو (من) أو (في) إلى آخره وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير (من) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره وإلا فالإضافة بمعنى (اللام)"[2].

فكأنه هنا لم يُجز الإضافة بمعنى اللام إلا إذا لم يكن مفر من ذلك والقول بالتوسع في الظاهر أحسن لأنه أقرب إلى رأي الجمهور.

أما عن ضروب الإضافة فيكاد النحاة يجمعون على كونهما ضربين قال ابن الناظم: "واعلم أن الإضافة على ضربين: لفظية، ومعنوية، فإن كان المضاف وصفًا يعمل فيما أضيف إليه عمل الفعل، كما في: حسن الوجه، وضارب زيد، فإضافته لفظية. وإن كان غير ذلك فإضافته معنوية، تورثه تخصيصًا إن

(1) عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل: من أئمة النحاة. من نسل عقيل ابن أبي طالب. مولده ووفاته في القاهرة، له شرح ألفية ابن مالك " في النحو، متداول، وقد ترجم مع الألفية إلى الألمانية، و " التعليق الوجيز على الكتاب العزيز " تفسير، لم يكمله، و " الجامع النفيس " في فقه الشافعية، مبسوط جدا. [الأعلام للزركلي].

(2) عبد الله بن عقيل: شرح إبن عقيل، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، د دار الفكر – دمشق، ط2، 1985، ج3، ص43.

كان المضاف إليه نكرة، كغلام رجل، وتعريفًا إن كان المضاف إليه معرفة، كغلام زيد، ما لم يكن المضاف ملازمًا للإبهام (كغير ومثل) إذا لم يرد بهما كمال المغايرة والمماثلة.

وأما المضاف إضافة لفظية فلا يتخصص بالإضافة ولا يتعرف، بل هو معها على إبهامه قبل، لأن المقصود بها: إما مجرد تخفيف اللفظ، بحذف التنوين أو نون التثنية، أو الجمع على حدها، كما في: هو حسن وجه، وهما حسنا وجه، وهم ضاربوا زيد، وإما ذهاب قبح في الرفع، والنصب على وجه التحقيق، كما في الحسن الوجه، أو التشبيه، كما في الضارب الرجل"[1].

والإضافة اللفظية ليست أصلا في الإضافة كما يقول الأشموني بعد أن يفصل في الغرض من الإضافة اللفظية: "فالاختصاص موجود قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح: أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر كما في (ضاربُ زيد)، و(ضاربُ عمرٍو)، و(حسنُ الوجهِ)، أو المقدر كما في (ضواربُ زيدٍ)، و(حواجُّ بيتِ الله)، أو نون التثنية كما في (ضاربا زيدٍ)، والجمع كما في (ضاربوا زيدٍ)، وأما رفع القبح في حسن الوجه فإن في رفع الوجه قبح خلو الصفة عن ضمير الموصوف، وفي نصبه قبح إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدي؛ وفي الجر تخلص منهما، ومن ثم امتنع (الحسنُ وجهِهِ)، أي: بالجر؛ لانتفاء قبح الرفع، أي: على الفاعل؛ لوجود الضمير، ونحو: (الحسنُ وجهٍ)، أي: بالجر أيضًا؛ لانتفاء قبح النصب؛ لأن النكرة تنصب على التمييز.

(وذي الإضافة اسمها لفظية)، وغير محضة، ومجازية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط: بتخفيف، أو تحسين، وهي في تقدير الانفصال (وتلك) الإضافة الأولى اسمها (محضة، ومعنوية وحقيقية)؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى، كما رأيت، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة"[2].

ومرد كل هذا الكلام وشبيهه إلى ما نؤكد عليه دائما من ارتباط علم النحو بعلم المعاني.

---

(1) عبد الله بن عقيل، المرجع السابق،ج1، ص274.

(2) عبد الله بن عقيل، المرجع نفسه، ج2، ص126.

ثانيا: مسائل الإضافة عند النحاة والبلاغيين

1: مسائل الإضافة عند النحاة

أشرنا في ما سبق إلى بعض مسائل الإضافة التي انضوت تحت أضربها كالخلف في تضمن الإضافة معنى الحرف وتحديد الحرف باللام فقط... وكذا مسألة الأصل والفرع في الإضافة، وسنورد الآن بعض المسائل الأخر التي لها اتصال بالإضافة دون نية في استقصاءها وتتبعها فليس هذا مقام ذلك.

أ: الإضافة الشبيهة بالمحضة:

أوردناها هنا لأن ابن مالك (ت 672هـ) لم يذكرها في الألفية بل ذكرها في تسهيل المقاصد وعدَّها الأشموني نوعاً ثالثاً من أنواع الإضافة، قال الأشموني: "الثاني: ظاهر كلامه انحصار الإضافة في هذين النوعين، وهو المعروف، لكنه زاد في التسهيل نوعًا ثالثًا، وهي المشبهة بالمحضة، وحصر ذلك في سبع إضافات"(1).

وسنورد قول ابن مالك فيها لأنه مختصرٌ، قال ابن مالك: "وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بمحضة لا محضة، وكذا إضافة المسمى إلى الاسم، أو الصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى القائم مقام الوصف، والمؤكد إلى المؤكد، والملغى إلى المعتبر، والمعتبر إلى الملغى"(2).

وهذه مسألة مهمة جمع فيها بن مالك أو كاد يجمع ما لا يجيزه النحاة في باب الإضافة وهو ما يقول عنه ابن عقيل: "المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به، فلا بد من كونه غيره إذ لا

(1) عبد الله بن عقيل، المرجع السابق، ج1، ص127.

(2) محمد بن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ت.محمد كامل بركات، د دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، د ط، س 1387هـ - 1967م، ص156.

يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه، ولا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى كالمترادفين وكالموصوف وصفته، فلا يقال: (قمح بر)، ولا (رجل قائم) وما ورد موهما لذلك مؤول كقولهم: (سعيد كرز)، فظاهر هذا أنه من إضافة الشيء إلى نفسه لأن المراد بـ (سعيد وكرز) فيه واحد فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم فكأنه قال جاءني مسمى كرز، أي مسمى هذا الاسم، وعلى ذلك يؤول ما أشبه هذا من إضافة المترادفين كـ (يوم الخميس)...."[1].

ومن المسائل التي تحسن الإشارة إليها دور الإضافة في التأنيث والتذكير يضيف ابن عقيل: "وربما كان المضاف مؤنثا فاكتسب التذكير من المذكر المضاف إليه بالشرط الذي تقدم كقوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٦﴾)[2]، فرحمة مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى الله تعالى، فإن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه لم يجز التأنيث، فلا تقول خرجت غلام هند إذ لا يقال خرجت هند ويفهم منه خروج الغلام"[3].

كما يورد النحاة ما يلزم الإضافة من الألفاظ والجمل ويقولون أن بعض هذه الجمل قد تحذف وتعوض بتنوين وهو لا شك اقتصاد لغوي قال ابن عقيل: "وأما إذ فتضاف أيضا إلى الجملة الاسمية نحو جئتك إذ زيد قائم وإلى الجملة الفعلية نحو جئتك إذ قام زيد ويجوز حذف الجملة المضاف إليها ويؤتى التنوين عوضا عنها كقوله تعالى (وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾)"[4].

وهو ما سيأتي تفصيله في الجزء التطبيقي من هذا البحث.

(1) عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل، ت محمد محيي الدين عبد الحميد، د دار الفكر – دمشق، ط2، 1985، ج3، ص43.

(2) الأعراف، آية 56.

(3) عبد الله بن عقيل، المرجع السابق: ج3، ص 51/50.

(4) عبد الله بن عقيل، المرجع نفسه: ج3، ص57.

ب: المضاف إلى ياء المتكلم

يفصل في هذا بن الناظم فيقول:"يجب كسر آخر المضاف إلى ياء المتكلم، إلا أن يكون مقصورًا أو منقوصًا، أو مثنى أو مجموعًا على حده، فيقال في نحو: غلام وصاحب: غلامي وصاحبي، وفي نحو: ظبي وصنو وصبي وعدو: ظبيي وصنوي وضببي وعدوي، فيكسر ما قبل الياء إتباعًا، فيتعذر حينئذٍ ظهور الإعراب، ويجب الالتجاء إلى التقدير.. وأما المقصور والمنقوص والمثنى والمجموع على حده، فإذا أضيف شيء منها إلى ياء المتكلم وجب فتح الياء، وأن يدغم فيها ما وليته إلا الألف فإنها لا تدغم، ولا يدغم فيها، والياء تدغم، ولا يغير ما قبلها من كسرة أو فتحة. فيقال في نحو: قاضٍ ومسلمين ومسلمين: هذا قاضي رأيت مسلمي ومسلمي، والواو تبدل ياء ليصح الإدغام، وتقلب الضمة قبلها كسرة، ليخف المقال، فيقال في هؤلاء مسلمون وبنون: هؤلاء مسلمي وبني، والأصل: مسلموي، وبنوي، فأدغمت الواوان في الياءين بعد الإبدال، وجعلت مكان الضمة قبلها كسرة. وأما الألف فتبقى ساكنة، والياء بعدها مفتوحة، ولا فرق بين الألف المقصورة وغيرها في لغة غير هذيل، فيقال في نحو، عصا ومسلمان: عصاي ومسلماي.... ويجوز في ياء المتكلم مضافة إلى غير الأربعة المستثنيات وجهان: الفتح والإسكان والفتح هو الأصل، والإسكان تخفيف"[1].

فهذه إذا بعض المسائل التي يذكرها جميع النحاة في هذا الباب متفادين قدر ما استطعنا الخوض في أوجه الخلاف لأن بابا كهذا يتجاذبه أكثر من علم لا بد وأن يتسع لمسائل أكثر من هذه بكثير.

2: مسائل الإضافة عند البلاغيين:

يعالج البلاغيون الإضافة من مزايا مختلفة ومنها باب المجاز قال الجرجاني: "ومما يجب أن تعلم في هذا الباب: أن الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل، فكلّ حكم يجب في إضافة المصدر من حقيقة أو

(1) محمد بن الناظم: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، س 1420 هـ- 2000 م، ج1، ص295/294.

مجاز، فهو واجب في إسناد الفعل. فانظر الآن إلى قولك: «أعجبني وشي الربيع الرياض، وصوغه تبرها، وحوكه ديباجها»، هل تعلم لك سبيلا في هذه الإضافات إلى التعليق باللغة، وأخذ الحكم عليها منها، أم تعلم امتناع ذلك عليك؟ وكيف، والإضافة لا تكون حتى تستقرّ اللغة، ويستحيل أن يكون للغة حكم في الإضافة ورسم، حتى يعلم أنّ حقّ الاسم أن يضاف إلى هذا دون ذلك؟ وإذا عرفت ذلك في هذه المصادر التي هي «الصوغ» و «الوشي» و «الحوك» فضع مصدر فعل الذي- هو عمدتك في سؤالك، وأصل شبهتك- موضعها وقل:«أما ترى إلى فعل الربيع لهذه المحاسن»، ثم تأمّل هل تجد فصلا بين إضافته وإضافة تلك؟ فإذا لم تجد الفصل البتة، فاعلم صحة قضيّتنا، وانفض يدك بمسألتك، ودع النّزاع عنك، وإلى الله تعالى الرغبة في التوفيق"[1].

والجرجاني في معرض كلامه يشير إلى إجازة إسناد الفعل إلى ما لا يصح إسناده إليه على الحقيقة ثم يقيس الاسم على الفعل أي أنك تجعل الفعل اسما مشتقاً ثم تضيف إليه اسما آخر فيفيد ما أردت من جواز للحقيقة إلى المعنى المراد، كما أن من مسائل الإضافة الكلام عن الإضافة المجازية التي وردت في القرآن الكريم كـ(بيت الله) و(ناقة الله) وصنفها بعض النحاة كبرهان الدين بن القيم تحت ما يضاف بمعنى اللام قال: "الثالث: أن تكون بمعنى "اللام" وهي أكثرها، وضابطها: ما لا يصلح فيه ما ذكر من النوعين السابقين، نحو: {رَسُولِ اللَّهِ} [هذا جزء من 16 آية من القرآن الكريم] {نَاقَةَ اللَّهِ} [الأعراف: 73]"[2].

(1) عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1, 1422 هـ - 2001 م، ص 268.

(2) إبراهيم بن القيم: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ت محمد بن عوض بن محمد السهلي، د أضواء السلف – الرياض، ط1، س 1373 هـ- 1954م، ج1، ص476.

وهذه الإضافة يبحث البلاغيون في معانيها فإما أن تكون لتشريفٍ أو غيره، وهو ما سيرد تفصيله في الفصل التطبيقي من هذا البحث بتوفيق الله عز وجل.

ظاهرة الحذف عند البلاغيين:

الحذف ظاهرة لغوية تشترك فيها اللغات الإنسانية، لكنها في اللغة العربية أكثر ثباتًا ووضوحًا؛ لأن من خصائصها الأصيلة الميل إلى الإيجاز والاختصار، والحذف يعد أحد نوعي الإيجاز وهما: القصر والحذف، وقد نفرت العرب مما هو ثقيل في لسانها، ومالت إلى ما هو خفيف.

والإضافة في الأساس نوع من الاختصار في الكلام نجده في اللغة العربية دون غيرها من اللغات التي تستعمل الأداة. فلو أن قائلا قال بلسان عربي: "هذا كتابُ محمّدٍ"، وترجم له مترجم باللغة الفرنسية، قائلا: " c'est le livre de Mohammed" للاحظنا الاختلاف بين القولين بيِّنا، فالأداة (de) استغنت عنها اللغة العربية في إضافة اسم إلى اسم آخر، بينما احتاجت إليها اللغة الفرنسية للإضافة، وهذا في اللغة العربية من الاختصار والاقتصاد اللغوي.

وعن الحذف يقول الجرجاني" :هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فانك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون بيانًا إذا لم تبن"[1].

(1) عبدالقاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ت: أبو فهر محمود محمد شاكر، مطبعة المدني القاهرة، ط3، 1992م ، ص 106.

وهذا يعني أن الحذف البلاغي الذي عرض له الجُرجاني، إنما هو الحذف الذي لا يظهر لنا إلا عندما نتصفح المعنى ونجده لا يكتمل إلا بمراعاته، وهو النوع الذي تناقشه البلاغة ويظهر فيه جوهر التعبير وروعة الأسلوب ودقيق البيان.

وقد قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "ما رأيت بليغًا قطُّ إلا وله في القول إيجاز، وفي المعاني إطالة"[1].

وفي باب الإضافة نوعان من الحذف؛ حذف المضاف وحذف المضاف إليه.

أولا: حذف المضاف

أما المضاف فحذفه في الكلام أكثر من حذف المضاف إليه، يقول الدكتور فاضل السامرائي: "يحذف المضاف كثيرا في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه"[2]، ولا يخلو حذف المضاف في الكلام من أغراض بلاغية، لخصها السامرائي في ثلاث نقاط.

1) التجوز في الكلام والاتساع فيه، يقول: " ... وذلك نحو قوله تعالى: {وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ } [البقرة 177] والمعنى عندهم، ولكن ذا البر من آمن بالله، أو ولكن البر برُّ من آمن بالله، قالوا وذلك لأن البر مصدر (ومن آمن) جثة، فلا يخبر بالذات عن المصدر، ومثله قوله تعالى: {وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ }[البقرة: 189]"[3].

ثم ذكر أن في اللغة العربية جواز الإخبار عن الذات بالمصدر وبالذات عن المصدر، وهذا كثير الورود للتجوُّز أو المبالغة، فيمكن إذاك تحويل بعض المعاني إلى ذوات يمكن للسامع أن

(1) مصطفى عبد السلام أبو شادي، الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مكتبة القرآن، ص13.

(2) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو، دار السلاطين، عمان الأردن، ط1، 1431هـ/2010 م، ج3، ص122.

(3) السامرائي: المرجع نفسه، ص123.

يتخيلها حية أمامه، فيقول: " والحق أنه ورد في اللغة الإخبار بالذات عن المصدر، وبالمصدر عن الذات لقصد التجوز والمبالغة، فمن الأول ما ذكرناه في قوله: {وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ} ونحوه، والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حية متحركة تراها العيون، فقوله تعالى: {وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ} يفيد أن البر إذا تجسد كان شخصا مؤمنا بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البر شخصا يمشي على رجلين له سماته وصفاته.

ومن الثاني؛ أعني الإخبار بالمصدر عن الذات قوله تعالى: { إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيۡرُ صَٰلِحٖۖ } [هود:46]، فقد أخبر عن ابن نوح بقوله (عمل غير صالح)، والقصد منه تحويل الذات إلى حدث بعكس القسم الأول، والمعنى في الآية أن ابنك يا نوح تحول إلى عمل غير صالح ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات"[1].

هذا ما يسميه النحاة تقديرا للمضاف، لكن السامرائي يخالفهم فيما يدعون، فيقول: " وهذا التحويل والتجوز لا يؤديه التقدير، فإنك إذا قدرت كما قدّر النحاة (إنه عمل غير صالح) أو (ذا البر من آمن) لم يبق في شيء من هذا المعنى، فلا داعي لتقدير مضاف أو نحوه، فإن لكل تعبير دلالته ومعناه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: { وَأُشۡرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡعِجۡلَ بِكُفۡرِهِمۡۚ } [البقرة: 93]، أي حب العجل، لأن العجل لا يشرب في القلوب.

وهو نظير ما مر من إرادة التجوّز، والمعنى إن قلوبهم كأنما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها، ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حب).

ومن قولهم (بنو فلان يطؤهم الطريق) وهو مجاز عقلي، والمعنى يطؤهم أهل الطريق ولكنه أسند الوطء إلى الطريق تجوزا"[(2)].

(1) السامرائي، المرجع السابق، ص123.

(2)السامرائي، المرجع نفسه، ص123.

وسيبويه يذهب مذهب الاتساع والاختصار في الكلام فيقول في الكتاب فيقول: "ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: { وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا وَٱلۡعِيرَ ٱلَّتِيٓ أَقۡبَلۡنَا فِيهَاۖ } [يوسف: 82]. إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كم كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا.

ومثله: " بل مكر الليل والنهار "، وإنّما المعنى: بل مكر كم فى الليل والنهار. وقال عزّ وجلّ: " ولكن البر من آمن بالله "، وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر.

ومثله فى الاتّساع، قولُه عزّ وجلّ: {وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءٌۚ }، وإنَّما شُبّهوا بالمنعوق به، وإنَّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لاُ يَسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى"[1].

وهنا يميز فاضل السامرائي بين المجاز البلاغي والمقدر النحوي، فيقول: "فهذا في الحقيقة تعبير مجازي، يؤدي معنى لا يؤديه المقدر،ولذا نحن لا نرى في هذا تقديرا لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله"[2].

2)الحذف للاختصار:

يحذف المضاف اختصارا للكلام مع وجود قرينة تدل عليه في المعنى العام، يقول سيبويه:"...ومنه قولهم: (هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت، واجتمع القيظ يريد اجتماع الناس في القيظ، وقال الحطيئة:

وشر المنايا ميّت وسط أهله*** كهلك الفتى قد أسلم الحي حاضره

يريد منية ميّت، وقال الجعدي:

(1) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، ت عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ/ 1988م، ج1، ص212.

(2) السامرائي: المرجع السابق، ص124.

وكيف تواصـل من أصبحـت*** خـلالتـه كأبـي مرحـب

يريد كخلالة أبي مرحب"[1].

3)الاستغناء بدلالة مضاف المذكور عن آخر محذوف إذا دلت عليه قرينة:

قد يستغنى عن المضاف إذا دل عليه مضاف آخر مذكور، يقول السامرائي: " الاستغناء بدلالة المضاف المذكور عن المحذوف إذا دلت عليه قرينة، وذلك نحو قولك: (أبو محمد وخالد حاضران) فإن المعنى أبو محمد وأبو خالد حاضران بدليل قوله (حاضران) إذ لو لم يُرِد ذلك لقال (حاضر). فإنك إذا قلت: (أبو محمد وخالد حاضر) كان المعنى أن أباهما حاضر، وإن قلت (حاضران) كان المعنى إن أبويهما حاضران فثنيت إشارة إلى أنهما اثنان لا واحد"[2].

إذن بدلالة القرينة على مضاف محذوف استغنينا عنه بمضاف آخر مذكور.

ثانيا: حذف المضاف إليه

وأما المضاف إليه فقد يحذف إذا استغني عنه بمضاف إليه آخر مذكور مع ذكر المضاف، فالمضاف إليه المذكور يغني السامع عن ذكر مضاف إليه أخر اقتصادا في الكلام، يقول السامرائي: " قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكورا وأكثر ما يكون ذلك إذا استغني بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف، وذلك نحو:(أخذت كتاب وقلم خالد). وهذا يدل على أن الكتاب والقلم هما لخالد، بخلاف ما لو قلت (أخذت كتابا وقلم خالد)، فيدل ذلك على أن القلم لخالد دون الكتاب.

(1) سيبويه، المرجع السابق، ص215.

(2) السامرائي، المرجع السابق، ص 124.

ونحو هذا التعبير كثير وذلك نحو قولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، وقوله: سقى الأرضين الغيث سهلَ وحزنها. أي سهلها وحزنها، وقوله:

إلا علالــة أو بــدا *** هــة قارح نهـد الجزارة

أي علالة قارح وبداهته"[1].

لكن هذه المسألة قد اختلف فيها بين قائل أن الاسمين مضافان إلى مضاف واحد وبين قائل أن المضاف إليه الأول محذوف أغنى عنه المضاف إليه الثاني، وهذا خلاف لا حاجة لنا من الخوض فيه، وفي هذا يقول السامرائي: " ونحن هنا لا نريد أن نذكر الخلاف العقيم في موطن المضاف إليه المحذوف، أو هل هذا من باب حذف المضاف إليه أو إن الاسمين مضافان إلى مضاف واحد، فهذا خلاف لا طائل فيه، لأن المهم المعنى، والمعنى واحد، سواء قلت بهذا أم بذاك"[2].

(1) السامرائي، المرجع نفسه، ص125.

(2) السامرائي، المرجع السابق، ص125.

المبحث الثالث: الإضافة المحضة وغير المحضة وتعدد الاصطلاحات

أولا: الإضافة المحضة

لا شك أننا في تتبعنا لهاته المسألة من مسائل النحو العربي في القرآن الكريم ستصادفنا مصطلحات كثيرة تبدو للوهلة الأولى مختلفة، وهي في حقيقة الأمر تدل على مفهوم واحد هو ما يسميه النحويون بالإضافة المحضة التي هي الأصل في العربية، أو غير المحضة التي ألحقت بها لواحق تدل على كونها فرعا عن الأولى، وها هو أبو حيان الأندلسي[1] (ت745هـ) عند كلامه عن الإضافة يذكر ما يخص الإضافة المحضة والتقدير فيها بالحروف أو بالاختصاص، ثم ينصرف كلامه إلى الحديث عن أضرب الإضافة بعد ترجيحه لعدم التقدير بالحروف، قال أبو حيان:" باب الإضافة: .....ورسم الإضافة: نسبة بين اسمين، تقييدية توجب لثانيهما الجر أبدًا، فـ (بين اسمين) احتراز من قام زيد، والإضافة إلى الجمل مقدرة الجمل باسم، وتقييدية احتراز من «زيد قائم»، وتوجب لثانيهما الجر احترازا من «زيد الخياط قائم»، والخياط صفة، و احتراز من: مررت بزيد الخياط، فإنه لكونه نعتًا لا يلزم الجر أبدًا؛ إذ لو تبع مرفوعًا رفع أو منصوبًا نصب.

...والإضافة تكون على معنى اللام نحو: دار زيد، وعلى معنى (من) وهي إضافة الشيء إلى كله نحو: ثوب خز، ويقال فيه إضافة الشيء إلى جنسه.

والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص، وأنها ليست على تقدير حرف (من) ما ذكروه، ولا على نيته، وإن جهات الاختصاص متعددة، يبين كل منهما الاستعمال فإذا قلت: غلام زيد، ودار عمرو كانت

(1) محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حَيَّان الغرناطي الأندلسي الجياني، النِّفْزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفي فيها، بعد أن كف بصره. [الأعلام للزركلي].

الإضافة للملك، وإذا قلت: سرج الدار، وحصير المسجد كانت للاستحقاق، وإذا قلت هذا شيخ أخيك، وتلميذ زيد كانت لمطلق الاختصاص..."[1].

وهو كلام يدل على هذه الإضافة مع كونها محضة تقبل تلقيبها بالمعنوية من النحاة لأنها تبحث في المعاني فالخلاف قائم بينهم حول المعنى الذي تؤديه هاته الإضافة بدقة أو الحرف الذي تقدر به أم هو الاختصاص... إلا أن بعض النحاة يورد أسماءها المتعددة في منظوماتهم ومتونهم وكتبهم وأشهر من فعل ذلك ابن مالك (ت672هـ) في الألفية:

(وَذِي الإِضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ *** وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ)[2].

وهذا التطرق من الناظم إلى مصطلحين ليس عبثيا إذ أن شراح الألفية يشرح كل واحد منهم على حدة قال برهان الدين بن القيم:" وذي الإضافة اسمها لفظيه ... وتلك محضة، ومعنويه)؛ الإضافة المفيدة للتخفيف، أو لرفع القبح تسمى: لفظية، لأنها لم تفد إلاّ تخفيف اللفظ، فإن النسبة حاصلة قبلها، وتسمى غير محضة، لكونها في تقدير الانفصال، وتلك الإضافة السابقة المفيدة للتعريف أو التخصيص تسمى: محضة، أي: خالية من تقدير الانفصال، وتسمى: معنوية، لأنها أفادت أمراً معنويا، وهو التعريف، أو التخصيص"[3].

وهو كلام يتردد كثيرا في كتب النحاة إلا أن بعضهم يورد لفظة الحقيقية للدلالة على هذا النوع من الإضافة كما صنع الأشموني في كلام لابد من إيراده مرة أخرى، إذ يقول: "وذي الإضافة

(1) أبو حيان محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، ت وش ود: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب، ن مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، س 1418 هـ - 1998 م، ج4، ص 1802/1799.

(2) جمال الدين محمد بن مالك: الخلاصة الشافية.. ألفية بن مالك،د ت، الناشر: دار التعاون، د ط، د س،ص36.

(3) برهان الدين إبراهيم بن محمد: إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، محمد بن عوض بن محمد السهلي قسم من هذا الكتاب: هي أطروحة دكتوراه للمحقق أضواء السلف – الرياض، ط1، 1373 هـ - 1954 م، ج1، ص479.

اسمها لفظية"، وغير محضة، ومجازية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط: بتخفيف، أو تحسين، وهي في تقدير الانفصال "وتلك" الإضافة الأولى اسمها محضة، ومعنوية وحقيقية؛ لأنها خالصة من تقدير الانفصال، وفائدتها راجعة إلى المعنى، كما رأيت، وذلك هو الغرض الأصلي من الإضافة"[1].

فهو يورد مصطلح المجازية للدلالة على الإضافة اللفظية والحقيقية للمحضة، ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه المصطلحات هي مصطلحات تحمل نوعا من الطباق بين اللفظ والمعنى والحقيقة والمجاز والطباق السلبي بين المحضة وغير المحضة، كما تجب الإشارة ها هنا إلى أن إطلاقهم لفظ المجازية لا يدل على المعنى الذي يتبادر إلى الأذهان فور سماع مصطلح المجاز الذي هو من مسائل علم البيان في البلاغة العربية بل اللفظ دال على أنها ليست حقيقية وإنما أطلق عليها مجازية أي تجوزًا هي إضافة أو سميت إضافة.

ثانيا: الإضافة غير المحضة:

لا داعي ها هنا إلى الرجوع إلى تعدد أسمائها وإن كانت هي الأصل في بحثنا هذا لأن ذلك قد مر بنا سابقا وكان لابد من ذكره لأن الشيء بالشيء يذكر، ونكتفي ها هنا بالإشارة إلى بعض ما تتناوله هذه المسألة مما لم يمُرَّ بنا سابقًا، قال عنها الشاطبي في شرح الألفية: "وأما القسم الثاني من قسمي الإضافة، فهو الذي قال فيه: وَإِنْ يُشَابِهِ المضافُ يَفْعَلُ وصفاً فَعَنْ تنكيره لا يُعْدَلُ، كَرُبَّ راجِينا عظيمُ الأمَلِ مُرَوَّعُ لقَلْبِ قَلِيلُ الَحِيلِ يعني أن المضاف إن كان شبيهاً بالفعل الموازن ليفعل، وهو المضارع، وواقعا موقعه، وهو وصفً من الأوصاف، فإن الإضافة لا تُؤَثِّر فيه تعريف ولا تخصيصا؛ بل يبقى على ما كان عليه من التنكير قبل الإضافة، فإنه من حيث وقع موقع الفعل وأشبه الفعل في نِيَّة الانفصال، لأن المضاف إليه

(1) الأشموني علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دت، د دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط1، 1419هـ–1998م، ج2، ص126.

إما مرفوعُ المحلِّ بالمضاف أو منصوبهُ، والإضافةُ غيرُ ناسخةٍ لهذا المعنى، فكلما كان قبل الإضافة نكرةً، فكذلك بعدها، إذْ لا فائدةَ للإضافة هنا إلا مجرد تخفيف اللفظ حسب ما أَشْعَر به قوله بعد: (وذي الإضافة اسمها لفظية).

فإذا قلت: مررت برجل ضاربِ زيدٍ غدا، فهو في تقدير: ضاربٍ زيداً غداً، وكذلك إذا قلت: [مررتُ] برجل قائمِ الأبِ، هو في تقدير: قائمٍ أبُوه، فلا تخصيص ولا تعريف"[1].

وهو راجع إلى كون هذا الضرب من الإضافة غير مؤثر في المعنى لذا فقد أطلق عليه جوازا لفظ الإضافة أما عن الفرق بينها وبين المحضة فيقول: " وقد حصل من هذا الكلام وصفان مشترطان في الحكم المذكور:

أحدهما: كونُ المضاف شبيهاً بالفعل الموازن يَفْعَلُ، وهو المضارع. فإذا كان المضاف شبيهاً به فهناك يكون ما قال، فإن لم يشابهْه كانت الإضافة محضةً، والشبه المراد هو المعنوي لا اللفظي، وإن كانت لفظة المشابهة تصدق على المشابهة اللفظية [والمعنوية]، لتقييدها بالأمثلة المذكورة بعد؛ إذ لم يُلتزم فيها إلا المشابه المعنوية، فذلك أن يكون المضاف مرادا به الحال أو الاستقبال، فهناك تكون الإضافةُ غير معرفة ولا مُخصصة، فلو كان بمعنى الماضي كاسم الفاعل الماضي الزمان لم تكن إضافته إلا محضة من القسم الأول، فتقول: مررت بزيد ضارب عمرو أمسِ، كما تقول: مررت بزيد صاحبِ عمروٍ، أو أخي عمروٍ، أو غلامِ عمروٍ، لأن اسم الفاعل بمعنى يفعل، إنما كانت إضافته غير محضة لكون المضاف في نية الانفصال من المضاف عليه؛ إذ الأصلُ الرفعُ أو النصبُ كما تقدم، أعني في المضاف إليه. وأما اسم الفاعل بمعنى الماضي، فإنما المضاف

(1) الشاطبي إبراهيم بن موسى, المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، ت مجموعة محققين ومنهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا. د، ن معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007 م، ج4، ص ص16.

إليه معه في موضع جر بالإضافة على ظاهر لفظه، وليست إضافته من رفعٍ ولا نصبٍ، لأنَّ اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يرفع ظاهرا ولا ينصب مفعولا البتة عند البصريين، والناظم منهم، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله"[1].

ولابد من الإشارة ها هنا إلى دور السياق في هذا التصنيف المذكور آنفا، كما سيرد في الفصل التطبيقي من هذا البحث، فاللفظ الوارد في سياق الحال والاستقبال غير ذلك الوارد في سياق الماضي من حيث المعنى، أما قوله المشابهة المعنوية فيقصد بها غير المشابهة في وزن الفعل؛ أي لفظه وهو تنبيه لطيف من المصنف لأن إطلاق لفظ المشابهة يدل على المشاركة في الأوجه، ونعود إلى قوله في المصدر المضاف والذي يعتبر البحث فيه مسألة خلافية عند النحاة إذ يقول: "والثاني: كون المضاف وصفاً، وهو أن يكون مشتقا شأنه أن يجري على موصوف، فإذا كان كذلك صحَّ ما قال، فإن لم يكن وصفاً، فإضافته محضةٌ تُخصِّصُ وتعرِّفُ، وذلك المصدر الواقع موقع أن والفعل، فإنه شبيه بـ (يفعل) وواقع موقعه والمضاف إليه في موضع رفع به نحو: أعجبني قيام زيدٍ غداً، لأن التقدير: أعجبني أن يقوم، أو في موضع نصب نحو: أعجبني أكلُ الطعامِ وشربُ الماءِ الآن أو غداً، فإن التقدير: أن آكلَ الطعامَ، وأن أشربَ الماءِ، لكن إضافته ليست في تقدير الانفصال؛ بل هي محضةٌ تفيد نكرتُه التخصيص ومعرفتُه التعريف، فلذلك قيَّد المضاف بكونه وصفا لأن المصدر المقدر بأن والفعل ليس بوصفٍ.

وما ذهب إليه هنا في المصدر هو رأي الجمهور... وذهب بعضهم إلى أن إضافته غير محضةٍ؛ لأن المجرور به إما مرفوع المحل به أو منصوبهُ، وذلك يحقق كون إضافته في نية الانفصال كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة. وضعف غيره هذا الرأي من أربعة أوجهٍ:

أحدها: أن المصدر المضاف أكثر استعمالا من غير المضاف، فلو جعلت إضافته في نية الانفصال لزم جعل ما هو اقل استعمالا أصلا لما هو أكثر استعمالا، وذلك خلاف المعتاد.

(1) الشاطبي، المرجع السابق، ج4، ص16.

والثاني: أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها منويَّة الانفصال بالضمير المستتر فيها، فجاز أن ينوي انفصالها باعتبار آخر، والمصدر بخلاف ذلك، فتقدير انفصاله مما هو مضافٌ إليه لا مُحْوِجَ إليه، ولا دليل عليه.

والثالث: أن الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها واقعة موقع الفعل المجرد، والمصدر المشار إليه محكوم بتعريفه، فليكن الواقع موقعه كذلك.

والرابع: أن المصدر المضاف إلى معرفةٍ معرفةٌ ولذلك لا يُنْعَتُ إلا بمعرفةٍ، فلو كانت إضافته غير محضة لحُكِمَ بتنكيره ونُعِتَ بنكرة، ولجاز دخول رُبَّ عليه، وأن يجمع فيه بين الألف واللام والإضافة، كما فُعل في الصفة المضافة إلى معرفة، نحو: (يا رُبَّ غابِطِنا)، و (رأيتُ الحسَنَ الوَجْهِ).

هذا ما استُدل به على ضعف قول من جعل إضافة المصدر غير محضةٍ، وهو رأي ابن برهان، وأظهرها في الاستدلال الرابع، وفيما عداه نظرٌ ليس هذا موضع ذكره"[1].

ولعل فاضل السامرائي[2] يورد كلامًا وسطا في هذه المسألة إذ يقول: "ونحن نقول: إنه لا فرق بين المحضة وغيرها، فقد يمتنع التقدير في المحضة أيضا مما له شبه بغير المحضة من وجه وذلك نحو (إطعام مسكين) وكقوله: { كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ} [الأنبياء: 104]، وقوله: { وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِۖ} [الأنبياء: 73]، وقوله: { وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ} [آل عمران: 97]، فهذه كلها إضافة محضة، لأن إضافة المصدر عندهم محضة، وهي ليست على تقدير حرف كما هو ظاهر، وذلك أن المصدر في هذه الأمثلة متعد، وقد أضيف إلى مفعوله، وهو يتعدى إليه في الأصل بلا تقدير حرف، كما في (ضارب خالد). ومثله إضافة اسم الفاعل إذا كان ماضيًا، نحو (أنا مكرم محمد أمس) فهي محضة، وهي ليست على تقدير حرف في الراجح، لأنه متعد، وقد صرح بذلك ابن يعيش، قال: " وعندي أن إضافة اسم

(1) الشاطبي المرجع السابق، ج4، ص18/17.

(2) فاضل بن صالح بن مهدي بن خليل البدري من عشيرة " البدري " إحدى عشائر سامراء ويكنى بـ (أبي محمد)، من مواليد سامراء سنة 1933 م، أستاذ في جامعة الشارقة لمادة النحو والتعبير القرآني منذ عام 1999.

الفاعل إذا كان ماضيا من ذلك، ليس مقدرا بحرف مع أن إضافته محضة، وعلى هذا فلا يصح تقدير حرف في نحو هذا، وبذا يكون قد خرج قسم من المحضة من التقدير"[1].

والذي ذكره السامرائي قول توفيقي أقل ما يفهم منه أن قسمي الإضافة متداخلان يتنازل كل منهما للآخر عن بعض خصائصه.

ثالثا: أغراض الإضافة المحضة وغير المحضة بين النحاة والبلاغيين

إن للكلام العربي خصائص تجعله يؤدي أغراضا مختلفة بانتظامه في أشكال مختلفة كما يذكر الجرجاني وغيره من البلاغيين المهتمين بالنحو، بل إن علم النحو لا يتم في عرف البلاغيين إلا بعلمي المعاني والبيان وهو ما يصرح به السكاكي[2] (ت626هـ) في مفتاح العلوم إذ يقول: "وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان،..."[3].

وهو ما يثبت أن للأغراض النحوية أغراضا بلاغية تعضدها وتوازيها، وقد رأينا في ما مر بنا من مباحث في هذا البحث أغراض الإضافة المحضة ولا بأس من إجمالها في التعريف والتخصيص الذي يقرب النكرة من التعريف كما رأينا، أما بلاغيا فالإضافة تفيد المضاف بالتعظيم مثلا كما هو في قول الله تعالى (ناقة الله)، ونورد لذلك مثالا جاءت فيه الإضافة للتعظيم على أن

(1) السامرائي فاضل صالح، معاني النحو، د دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1420 هـ - 2000 م، ج3، ص120/119.

(2) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب، مولده ووفاته بخوارزم، من كتبه " مفتاح العلوم " و " رسالة في علم المناظرة ". [الأعلام للزركلي].

(3) أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، مفتاح العلوم، ت نعيم زرزور، ط2، س 1407 هـ/ 1987 م، ج1، ص6.

يشتمل هذا البحث في فصله التطبيقي على أمثلة أخرى تؤكد هذا. قال الزمخشري[1] في الكشاف في تفسيره للآية 73 من سورة الأعراف:" ... ولكم : بيان لمن هي له آية موجبة عليه الإيمان خاصة وهم ثمود ؛ لأنهم عاينوها وسائر الناس أخبروا عنها وليس الخبر كالمعاينة ، كأنه قال : لكم خصوصاً ، وإنما أضيفت إلى اسم الله تعظيماً لها وتفخيماً لشأنها ، وأنها جاءت من عنده مكوّنة من غير فحل وطروقة آية من آياته ، كما تقول : آية الله"[2].

وهو ما درج عليه المعاصرون في تفسيرهم لهذه الآية الكريمة ومثيلاتها، فقد قال محيي الدين درويش[3] (ت1403هـ):"...وناقة الله خبر، والإضافة لتعظيم أمر الناقة..."[4].

فالتقدير لو قلت: ناقة فلان، إنها لفلان أي للملكية ولا شك أن الملك كله لله عز وجل, لذا فالمقام يلعب دوره ها هنا في تفسير هذه الآية وهو ما سيرد تفصيله في الفصل القادم إن شاء الله،

(1) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها، أشهر كتبه (الكشاف) في تفسير القرآن، و (أساس البلاغة). [الأعلام للزركلي].

(2) محمود بن عمر الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دت، د دار إحياء التراث العربي – بيروت، د ط، د س، ج2، ص113.

(3) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ولد في مدينة حمص (سورية)، وفيها توفي، عمل مدرسًا للأدب العربي في مدارس حمص التجهيزية بعد أن اختارته وزارة المعارف لهذا العمل في عام 1932م ، وفي عام 1963 م أصدر مجلة «الخمائل الأدبية»، من أعماله: إعراب القرآن وبيانه ، تحقيق «ديوان ديك الجن» و غيرهما.

(4) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش: إعراب القرآن وبيانه، د دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط4، 1415 هـ، ج3، ص389.

وللدلالة على أن القصد هو الملكية نورد قول لابن سيده[1] (ت458هـ) إذ يقول: "لما أضاف الناقة إلى الله أضاف محل إلى الله إذ الأرض وما أنبت فيها ملكه تعالى لا ملككم ولا إنباتكم"[2].

وكذلك في قول الله تعالى: (مكر الله) فلا يصح إضافة الشر إلى الله عز وجل كما يقول السيوطي: "وَإِنَّمَا خَصَّ الْخَيْرَ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهُ مَطْلُوبُ الْعِبَادِ وَمَرغُوبُهُمْ أَوْ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ وُجُودًا فِي الْعَالَمِ أَوْ لِأَنَّ إِضَافَةَ الشَّرِّ إِلَى الله ليس من باب الْآدَابِ كَمَا قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ)"[3].

إلا أن هذه الإضافة جاءت لتأكيد وقوع وعيده للكافرين قال ابن سيده: "و{مكر الله} هي إضافة مخلوق إلى الخالق كما تقول ناقة الله وبيت الله والمراد فعل معاقب به مكر الكفرة وأضيف إلى الله لما كان عقوبة الذنب فإن العرب تسمى العقوبة على أي جهة كانت باسم الذنب الذي وقعت عليه العقوبة وهذا نص في قوله {ومكروا ومكر الله} انتهى وكرّر المكر مضافاً إلى الله تحقيقاً لوقوع جزاء المكر بهم"[4].

وبالرجوع إلى كتب القراءات وعلوم القرآن نجد إضافة الأسماء إلى اسم الله بغية التنزيه مثل (معاذ الله) أي كما يفيده معنى عبارة معاذ الله فها هو السيوطي يورد ما يثبت هذا في الإتقان فيقول: "حَاشَا اسْمٌ بِمَعْنَى التَّنْزِيهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سُوءٍ} ، {حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَراً}

(1) علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن: إمام في اللغة وآدابها. ولد بمرسية (في شرق الأندلس) وانتقل إلى دانية فتوفي بها. كان ضريرا (وكذلك أبوه) واشتغل بنظم الشعر مدة، نبغ في آداب اللغة ومفرداتها، فصنف " المخصص " سبعة عشر جزءا، وهو من أثمن كنوز العربية، و " المحكم والمحيط الأعظم " وغيرها. [الأعلام للزركلي].

(2) ابن سيده علي بن إسماعيل: إعراب القرآن، ج5، ص62.

(3) السيوطي جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر: الإتقان في علوم القرآن، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، د الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، س 1394هـ/ 1974 م، ج3، ص203.

(4) السيوطي: المرجع نفسه، ج5، ص81.

لَا فِعْلٌ وَلَا حَرْفٌ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ: {حَاشَ لِلَّهِ} بِالتَّنْوِينِ، كَمَا يُقَالُ: "بَرَاءَةٌ لِلَّهِ " وَقِرَاءَةِ ابن مسعود {حَاشَ اللَّهِ} بالإضافة كمعاذ اللَّهِ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَدُخُولِهَا عَلَى اللَّامِ فِي قِرَاءَةِ السبعة"[1].

فهنا (حاشا) بمعنى التنزيه، فإذا قُرئت (حاشَ الله) كانت مضافًا ومضافًا إليه إضافة معنوية تفيد التنزيه وكل هذا على قراءة ابن مسعود وعلى اعتبار أنها اسم، كما أن الإضافة إذا كانت ببعض الحروف يعدها بعض النحاة أشرف من الإضافة بحروف أو كلمات أخرى ففي تفسير آية وفوق كل ذي علم عليم من سورة يوسف يقول السيوطي موردًا أقوال بعض العلماء:"(ذُو) اسْمٌ بِمَعْنَى صَاحِبٍ وُضِعَ لِلتَّوَصُّلِ إِلَى وَصْفِ الذَّوَاتِ بِأَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ كَمَا أَنَّ (الَّذِي) " وُضِعَتْ صِلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمَلِ وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافًا، وَلَا يُضَافُ إِلَى ضَمِيرٍ وَلَا مُشْتَقٍّ وَجَوَّزَهُ بَعْضُهُمْ وَخَرَّجَ عَلَيْهِ قِرَاءَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ: {وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ} .

وَأَجَابَ الْأَكْثَرُونَ عَنْهَا بِأَنَّ الْعَالِمَ هُنَا مَصْدَرٌ كَالْبَاطِلِ أَوْ بِأَنَّ " ذِي " زَائِدَةٌ، قَالَ السُّهَيْلِيُّ: وَالْوَصْفُ بِـ"ذُو" أَبْلَغُ مِنَ الْوَصْفِ بِصَاحِبٍ، وَالْإِضَافَةُ بِهَا أَشْرَفُ فَإِنَّ "ذُو" يُضَافُ لِلتَّابِعِ وَصَاحِبَ يُضَافُ إِلَى الْمَتْبُوعِ تَقُولُ: أَبُو هُرَيْرَةَ صَاحِبُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا تَقُولُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاحِبُ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَأَمَّا ذُو فَإِنَّكَ تَقُولُ: ذُو الْمَالِ وَذُو الْفَرَسِ فَتَجِدُ الِاسْمَ الْأَوَّلَ مَتْبُوعًا غَيْرَ تَابِعٍ وَبُنِيَ عَلَى هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ فِي سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ: {وَذَا النُّونِ} فَأَضَافَهُ إِلَى النُّونِ وَهُوَ الْحُوتُ وَقَالَ فِي سُورَةِ ن: {وَلا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْحُوتِ} قَالَ: وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، لَكِنْ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ تَفَاوُتٌ كَثِيرٌ فِي حُسْنِ الْإِشَارَةِ إِلَى الْحَالَتَيْنِ فَإِنَّهُ حِينَ ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ أَتَى بِذِي لِأَنَّ الْإِضَافَةَ بِهَا أَشْرَفُ وَبِالنُّونِ لِأَنَّ لَفْظَهُ أَشْرَفُ مِنْ لَفْظِ الْحُوتِ لِوُجُودِهِ فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ وَلَيْسَ فِي لَفْظِ الْحُوتِ مَا يُشَرِّفُهُ لِذَلِكَ فَأَتَى بِهِ وَبِصَاحِبٍ حِينَ ذَكَرَهُ فِي مَعْرِضِ النَّهْيِ عَنِ اتِّبَاعِهِ"[2].

(1) السيوطي: المرجع السابق، ص226/225.

(2) السيوطي: المرجع نفسه، ص231/230.

ولو تتبعنا هذه اللَّطائف في كتاب الله عز وجل لما وسعها مجلد فهو المعجز الذي لا تنقضي عجائبه، ومن هذا نؤكد على أن للإضافة معانيَ تتشكل تبعا لتشكل العبارة نحويا وطبقا لاختيارات المتكلم لحروف المعاني والكلمات.

أما عن أغراض الإضافة غير المحضة فقد رأينا أن الغرض منها هو التخفيف وزيادة في الفائدة، نورد قولا للخضري[1](ت 1287 هـ) في حاشيته على شرح ابن عقيل للألفية يشرح التخفيف ويورد أمثلة من القرآن الكريم تبين السياقات المختلفة للآيات: "قوله:(بمعنى الحال إلخ) أي لأنه حينئذٍ يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل المفعول به، والفعل لا يتعرف، فكذا ما هو بمعناه، فإضافته لمعموله لا تفيد إلا التخفيف بخلاف الماضي أو مطلق الزمن فلا يقوى على العمل في محل المفعول به لبعده عن المضارع فهو مضاف لغير معموله، فيتعرف به.

فإن كان بمعنى الاستمرار فقال الرضي: هو كالحال. وقال السعد في شرح الكشاف دافعاً للتنافي بين كلاميه في {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} و{جَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً} (الأنعام:96): الاستمرار يحتوي على الأزمنة الثلاثة فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل، ويتعرف بالإضافة كمالك يوم الدين بدليل وصف المعرفة به، وتارة يُعْتَبرُ جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاعل الليل سكناً، وذلك لئلا يلزم مخالفة الظاهر بقطع مالك عن الوصفية إلى البدلية، وبجعل سكناً منصوباً بمحذوف أي يجعله سكناً والتعويل على القرائن والمقامات (اهـ)، وفي الدماميني وغيره ما يوافقه، واختار السيد في دفع التنافي أن الاستمرار في: مالك يوم الدين ثبوتي، وفي: جاعل الليل تجدُّدي بتعاقب أفراده فكان الثاني عاملاً، وإضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الأول وفي حواشي السعد إنما وصف بمالك المعرفة لأن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية عند الجمهور(ا هـ)، ولا يلزم مثله في:

(1) محمد بن مصطفى بن حسن الخُضَري: فقيه شافعيّ، عالم بالعربية. مولده ووفاته في دمياط (بمصر) دخل الأزهر، فمرض وصمّت أذناه، فعاد إلى بلده. واشتغل بالعلوم الشرعية والفلسفية، له (حاشية على شرح ابن عقيل) في النحو، و (شرح اللمعة في حل الكواكب السيارة السبعة) في الظاهرية. [الأعلام للزركلي].

(جاعل الليل سكناً) مع قولهم بأنها لفظية، لأن الليل مفعول جاعل لا ظرفه بخلاف يوم فإنه ظرف لمالك إذ المعنى: مالك الأمر والنهي في يوم الدين، بدليل قراءة: ملك، فتدبر"[1].

فالإضافة تكون لفضية كما رأينا في سياق ما هو الاستمرار كما هو في الشاهد أو معنوية في ما هو ثابت مقطوع به.

(1) الخُضَري محمد بن مصطفى، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دت، دط، دس، ج2، ص31/30.

الفصل الثاني

تطبيقات على الإضافة المحضة

وغير المحضة من القرآن الكريم

مدخل:

إن التسليم بأن النحو والبلاغة صنوان متلازمان مقترنان يؤدي إلى الاعتقاد أن الأحكام النحوية لا تطلق في معظمها إلا قريبة من الفهم البلاغي السليم ولذا كان السياق من أهم ما تجاذبه النحاة والبلاغيون من بين ما تجاذبوا من المسائل اللغوية، ونحن في تطبيقاتنا على الآيات القرآنية نلاحظ أن العلماء لم يزالوا يستنبطون العلائق التي تربط البلاغة بالنحو وهو ما يظهر جليا في باب الإضافة التي قد يتوقف الفصل في كونها لفظية أو معنوية على سياق الوصف مثلا في كونه دالا على الثبوت أو على الاستمرارية كما رأينا, وآثرنا إيراد تعريف للسياق من أحد العلماء المعدودين من البلاغيين وهو الزمخشري[1] إذ يقول: "ومن المجاز (ساق الله إليه خيرا)، و(ساق إليها المهر)، و(ساقت الريح السحاب)، و(أردت هذه الدار بثمن فساقها الله إليك بلا ثمن)،و(المحتضر يسوق سياقا)، و(فلان في ساقة العسكر في آخره وهو جمع سائق كقادة في قائد)، و(هو يساوقه ويقاوده) و(تساوقت الإبل تتابعت) و(هو يسوق الحديث أحسن سياق و إليك يساق الحديث)، و(هذا الكلام مساقة إلى كذا....)"[2].

ولا بأس أن نورد ما جاء في المعجم الوسيط عن السياق: "وَيُقَال سَاق الْمَرِيض بِنَفسِهِ وَنَفسه فَهُوَ سائق وسواق وَفُلَانًا أصَاب سَاقه وحثه من خَلفه على السّير وَيُقَال سَاق الله إِلَيْهِ خيرا وَنَحْوه بَعثه وأرسله

(1) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها، أشهر كتبه (الكشاف) في تفسير القرآن، و (أساس البلاغة). [الأعلام للزركلي].

(2) الزمخشري محمود بن عمر، أساس البلاغة، د ت، د الفكر، ط1، س 1399هـ 1979م، ج1، ص314.

وساقت الرّيح التُّرَاب والسحاب رفعته وطيرته وسَاق الحَدِيث سرده وسلسله وَإِلَيْك يساق الحَدِيث يُوَجه وَالْمهْر إِلَى الْمَرْأَة أرْسلهُ وَحمله إِلَيْهَا"[1].

وهو دليل على أن المعنى العام للسياق هي التتابع والتوالي وهو ما يؤكد على علاقة الكلمة أو اللفظة الوطيدة بما يسبقها وما يلحقها، أما عن أهمية السياق فيقول عبد الحكيم القاسم عن السياق وإن كان هذا القول مركزا على السياق المقالي لا المقامي وهو ما يهمنا في بحثنا هذا: "فيعرِّف الباحث/ عبد الحكيم القاسم –وفقه الله– السياق بأنه: "تتابع الكلام وتساوقه وتقاوده"، ويعرف دلالة السياق بأنها: "فهم النص بمراعاة ما قبله وما بعده". ويعرف دلالة السياق في التفسير: "بأنها بيان اللفظ أو الجملة في الآية بما لا يخرجها عن السابق واللاحق إلا بدليل صحيح يجب التسليم له"[2]. ومما يسند هذا القول قول للمثنى عبد الفتاح عن الساق يبدو أدل على ما نحن بصدده يقول: "تتابع المعاني وانتظامها في سلك الألفاظ القرآنية، لتبلغ غايتها الموضوعية في بيان المعنى المقصود، دون انقطاع أو انفصال"[3].

(1) مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار)، المعجم الوسيط، ن دار الدعوة، دط، دس،ج1،ص464.

(2) دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير. دراسة نظرية تطبيقية من خلال تفسير ابن جرير. ص 62، وهي رسالة ماجستير غير مطبوعة مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. نقلا عن: السياق القرآني و أثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، إعداد الباحث عبد الرحمن عبد الله سرور جرمان المطيري، الرقم الجامعي 42780067، إشراف الدكتور/ خالد بن عبد الله القرشي ، 1429 هـ – 2008 م، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.

(3) المثنى عبد الفتاح محمود، نظرية السياق، د ط، د س، ص15.

ولعله مما يجمع بين الإضافة والسياق ما أورده بن سيده في إعراب آية {وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} [البقرة 196]، فيقول: "{وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} وشديد العقاب من باب إضافة الصفة للموصوف للشبهة، والإضافة والنصب أبلغ من الرفع، لأن فيها إسناد الصفة للموصوف، ثم ذكر، من هي له حقيقة، والرفع إنما فيه إسنادها لمن هي له حقيقة فقط دون إسناد للموصوف"[1].

(1) ابن سيده، إعراب القرآن، ج1، ص408.

المبحث الأول: الإضافة المحضة

يرتكز بحثنا هذا على مسألة نحوية ألا وهي كما أشرنا سابقا الإضافة غير المحضة، حيث حاولنا تتبع بعض جزئياتها في كتاب الله عز وجل تتبع الواثق من عجزه عن استقصاء مكنونات هذا الكتاب المعجز، وتتبع المجتهد الذي يبغي التقرب إلى الله بتدبر آياته ما استطاع إلى ذلك سبيلا، ولما كانت الأشياء لا تتبين إلا بضدها، ولا تعرف معرفة تامة نافعة إلا بالإحاطة بجميع ما يمتنع أن يكون منها لمعرفتها معرفة جامعة مانعة، اضطررنا إلى تتبع بعض جزئيات الإضافة المحضة في المبحث الأول لتتم الفائدة، غير أننا لم نفرد هذه الجزئية بمبحث مستقل تماما بل حاولنا التركيز أكثر على بعض مواطن الخلاف في بعض الأحكام النحوية والتي يعود فيها الخلاف إلى إقحام المعنى في إطلاق هذه الأحكام، فقد رأينا أن إسناد الكلمة الواحدة عند العرب إلى كلمتين مختلفتين قد تؤدي معان مختلفة في مسألة الإضافة، ولما كان ذلك معلوما في العربية وُجد منه في كتاب الله عز وجل، لأنه إنما نزل على سنن العرب في كلامها ولابن تيمية كلام في هذا مستحسن لابد من إيراده وإن طال، قال بن تيمية[1] {ت 728 هـ} :" وَعَنْ قَوْلِهِ: {وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ} وَالذُّلُّ لَا جَنَاحَ لَهُ؟ فَيُقَالُ لَهُ: لَا رَيْبَ أَنَّ الذُّلَّ لَيْسَ لَهُ جَنَاحٌ مِثْلَ جَنَاحِ الطَّائِرِ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلطَّائِرِ

(1) أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقيّ الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية: الإمام، شيخ الإسلام. ولد في حران وتحول به أبوه إلى دمشق فنبغ واشتهر. وطلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها، فقصدها، فتعصب عليه جماعة من أهلها فسجن مدة، ونقل إلى الإسكندرية. ثم أطلق فسافر إلى دمشق سنة 712 هـ واعتقل بها سنة 720 وأطلق، ثم أعيد، ومات معتقلا بقلعة دمشق، فخرجت دمشق كلها في جنازته. كان كثير البحث في فنون الحكمة، داعية إصلاح في الدين. آية في التفسير والأصول، فصيح اللسان، قلمه ولسانه متقاربان. وفي الدرر الكامنة أنه ناظر العلماء واستدل وبرع في العلم والتفسير، أما تصانيفه ففي الدرر أنها ربما تزيد على أربعة آلاف كراسة، [الأعلام للزركلي].

جَنَاحٌ مِثْلَ أَجْنِحَةِ الْمَلَائِكَةِ وَلَا جَنَاحُ الذُّلِّ مِثْلَ جَنَاحِ السَّفَرِ لَكِنَّ جَنَاحَ الْإِنْسَانِ جَانِبُهُ كَمَا أَنَّ جَنَاحَ الطَّيْرِ جَانِبُهُ وَالْوَلَدُ مَأْمُورٌ بِأَنْ يَخْفِضَ جَانِبَهُ لِأَبَوَيْهِ؛ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الذُّلِّ لَهُمَا لَا عَلَى وَجْهِ الْخَفْضِ الَّذِي لَا ذُلَّ مَعَهُ وَقَدْ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { وَٱخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢١٥﴾} وَلَمْ يَقُلْ: جَنَاحَ الذُّلِّ فَالرَّسُولُ أُمِرَ بِخَفْضِ جَنَاحِهِ وَهُوَ جَانِبُهُ وَالْوَلَدُ أُمِرَ بِخَفْضِ جَنَاحِهِ ذُلًّا فَلَا بُدَّ مَعَ خَفْضِ جَنَاحِهِ أَنْ يَذِلَّ لِأَبَوَيْهِ بِخِلَافِ الرَّسُولِ فَإِنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِالذُّلِّ فَاقْتِرَانُ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ تَدُلُّ عَلَى اقْتِرَانِ مَعَانِيهِ وَإِعْطَاءِ كُلِّ مَعْنًى حَقَّهُ"[1].

وقبل أن نأتي من شواهد تثبت هذا القول نقول أن القارئ لكتاب الله ما يفتأ يلاحظ أن كلمتي (عالم) و(علام) مثلا، لا تأتيان إلا مضافتين، وللتوسع في كلام ابن تيمية، نورد أمثة أخرى تشهد له، فمن ذلك كلمة (المكر) مثلا إذا أضيفت إلى زمان كما هو في سورة (سبأ) تحتمل معنى الظرفية، أما إذا أضيفت إلى لفظ الجلالة فإنها تحتمل معاني أخرى، قال النحاس[2] (ت338هـ): "[سورة سبإ (34) : آية 33] {وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًاۚ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَۚ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۖ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٣٣﴾} بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ قال الأخفش: أي هذا مكر الليل والنهار. قال أبو جعفر: والمعنى والله جلّ وعزّ أعلم، مكركم في اللّيل والنهار أي مشارتكم إيانا ودعاؤكم لنا إلى الكفر الذي حملنا على هذا. قال محمد بن يزيد: أي بل مكركم الليل والنهار كما تقول العرب: نهاره صائم، وليله قائم، وأنشد: [الطويل]

(1) الحراني أبو العباس أحمد بن تيمية، مجموع الفتاوى، ت عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، : د مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، ج1، ص20

(2) أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب. مولده ووفاته بمصر. كان من نظراء نفطويه وابن الأنباري. زار العراق واجتمع بعلمائه. وصنف (تفسير القرآن) و (إعراب القرآن) و (تفسير أبيات سيبويه) و (ناسخ القرآن ومنسوخه) و (معاني القرآن) الجزء الأول منه، و (شرح المعلقات السبع)، [الأعلام للزركلي].

لقد لمتنا يا أمّ غيلان في السّرى *** ونمت وما ليل المطيّ بنائم

وأنشد سيبويه: [الرجز]

فنام ليلي وتجلّى همّي *** .....

أي نمت فيه، وروى جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير: بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ قال ممرّ اللّيل والنّهار عليهم فغفلوا، وقرأ راشد بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ بالنصب كما يقال: رأيته مقدم الحاج، وإنما يجوز هذا فيما يعرف، ولو قلت: رأيته مقدم زيد لم يجز"[1].

فها هو النحاس يشير إلى قراءة للآية بوجه ثانٍ هو نصب كلمة (مكر)، وهي قراءة تجوز في حال معرفة مشتركة أشار إليها في قوله (فيما يعرف) فهنا دخول لدور السياق في تحديد الوجه اللغوي الصائب، وكان من عادتنا في هذا البحث أن نستشهد ببعض الأقوال للمعاصرين قال محيي الدين درويش (ت1403هـ) عن هذه الآية: "(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ) بل حرف إضراب، ومكر الليل مبتدأ خبره محذوف؛ أي مكر الليل والنهار صدنا، أو خبر لمبتدأ محذوف؛ أي سبب كفرنا مكر الليل والنهار، وإضافة المكر إلى الليل والنهار من باب الإسناد المجازي، وقد تقدمت له نظائر فهو مصدر مضاف لمرفوعه، قال الزمخشري: ومعنى مكر الليل والنهار مكر كم في الليل والنهار فاتسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به وإضافة المكر إليه أو جعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازي» وأصل المكر في كلام العرب: الخديعة والحيلة"[2].

(1) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ن منشورات محمد علي بيضون، د دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، س 1421 هـ، ج3، ص238/239.

(2) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش: إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، د (دار اليمامة، دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، الطبعة: الرابعة، 1415 هـ، ط4، س 1415 هـ، ج8، ص96.

وهنا يرجع بنا القول إلى إضافة المصدر والقول فيها، إذ يعدُّها بعضهم إضافة مجازية؛ أي غير محضة، فالمصدر من المشتقات وبعضهم يجعل هذه الإضافة بمعية الظرفية؛ أي بتقدير الحرف(في) كما فعل الزمخشري في هاهنا، ليأتي الزمخشري بعد ذلك بعبارة (إسناد مجازي)، كما أضيفت كلمة مكر إلى صفة في سورة فاطر قال النحاس: "[سورة فاطر (35) : آية 43] { ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ﴿٤٣﴾}. اسْتِكْباراً مفعول من أجله أي تكبّرا عن الحقّ. وَمَكْرَ السَّيِّئِ معطوف عليه. قال سعيد عن قتادة: أي ومكر الشرك. قال أبو جعفر: أصل المكر السّيّئ في اللغة الكذب والخديعة بالباطل. وقرأ الأعمش وحمزة ومكر السّيئ ولا يحق المكر السيّئ إلا بأهله «1» فحذف الإعراب من الأول وأثبته في الثاني. قال أبو إسحاق: وهو لحن لا يجوز. قال أبو جعفر: وإنما صار لحنا لأنه حذف الإعراب منه، وزعم محمد بن يزيد: أن هذا لا يجوز في كلام ولا شعر، لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفروق بين المعاني. وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحلّه يقرأ بهذا، وقال: إنما كان يقف عليه فغلط من ادّعى عنه قال: والدليل على هذا أنه تمام الكلام، وإن الثاني لمّا لم يكن تمام الكلام أعربه، والحركة في الثاني أثقل منها في الأول لأنها ضمة بين كسرتين. وقد احتجّ بعض النحويين لحمزة في هذا بقول سيبويه، وأنه أنشد هو وغيره: [الرجز] 355-

إذا اعوججن قلت صاح قوّم *** بالدوّ أمثال السّفين العوّم

وقال الآخر: [السريع]

فاليوم أشرب غير مستحق *** إثما من الله ولا واغل

وهذا لا حجّة فيه لأن سيبويه لم يجزه وإنما حكاه بعض النحويين، والحديث إذا قيل فيه عن بعض العلماء لم يكن فيه حجّة فكيف وإنما جاء به على الشذوذ، وضرورة الشعر، قد خولف فيه. وزعم أبو إسحاق أن أبا العباس أنشده: [الرجز]

إذا اعوججن قلت صاح قوّم ***

وأنه أنشده «فاليوم فاشرب» بالفاء"[1]

وقال محيي الدين درويش عن هذه الآية: "{ ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِۚ} استكبارا مفعول لأجله أي لأجل الاستكبار أو بدل من نفورا أو حال أي حال كونهم مستكبرين وفي الأرض متعلقان بـ(استكبارا) و(مكر السيّء) عطف على (استكبارا) أو على (نفورا) وهو من إضافة الموصوف إلى صفته والأصل المكر السيّء أو أن هناك موصوفا محذوفا أي مكر العمل السيء"[2].

ونعود إلى كلمة (المكر) التي أشرنا سابقا أنها تضاف إلى لفظ الجلالة لتؤدي معاني مختلفة، فالشر لا يضاف إلى الله عز وجل، قال الطبري (ت310هـ) في عبارة مكر الله: "القول في تأويل قوله تعالى:{أَفَأَمِنُواْ مَكۡرَ ٱللَّهِۚ فَلَا يَأۡمَنُ مَكۡرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ٩٩}، قال أبو جعفر: يقول الله تعالى ذكره: أفأمن يا محمد هؤلاء الذين يكذبون الله ورسوله، ويجحدون آياته، استدراج الله إياهم بما أنعم عليهم في دنياهم من صحة الأبدان ورخاء العيش، كما استدرج الذين قص عليهم قصصهم من الأمم قبلهم، فإن مكر الله لا يأمنه- يقول: لا يأمن ذلك استدراجا، مع مقامهم على كفرهم وإصرارهم على معصيتهم- إلا القوم الخاسرون وهم الهالكون"[3].

وقال ابن سيده عن هذه الآية: "جاء العطف بالفاء وإسناد الفعل إلى الضمير لأن الجملة المعطوفة تكرير لقوله أفأمن أهل القرى، أو أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ اللَّهِ فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَسِرُونَ} وتأكيد لمضمون ذلك فناسب إعادة الجملة مصحوبة بالفاء و{مكر} مصدر أضيف إلى الفاعل وهو استعارة لأخذه العبد من حيث لا يشعر،

(1) محي الدين درويش، المرجع السابق، ج3، 256.

(2) محي الدين درويش،المرجع نفسه، ج 8، ص 167.

(3) الطبري أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، ت أحمد محمد شاكر، ن مؤسسة الرسالة، ط1، س 1420 هـ - 2000 م، ج12، ص571.

قال ابن عطية: و{مكر الله} هي إضافة مخلوق إلى الخالق كما تقول ناقة الله وبيت الله والمراد فعل معاقب به مكر الكفرة وأضيف إلى الله لما كان عقوبة الذنب فإن العرب تسمى العقوبة على أي جهة كانت باسم الذنب الذي وقعت عليه العقوبة وهذا نص في قوله {وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُ} انتهى وكرّر المكر مضافاً إلى الله تحقيقاً لوقوع جزاء المكر بهم"[1].

ويستنتج من هذا القول أن المصدر إذا أضيف كان على سبيل الإضافة المحضة، فهو في هذه الآية يفسره بأنه سيقع حتما بالكافرين.

كما أنه قد يضاف إلى المفعول به فيفيد الاتساع الظرف ويسند إليه مجازا لتعود مسألة التنازع في كون هذا المركب الإضافي إضافة لفظية أو معنوية، فالإسناد هاهنا مجازي، غير أنه من السياق ومن اللحاق خاصة نفهم أن القصد هو إضافة بتقدير (في)؛ أي الظرف كما هو في الآية الأولى من سورة الحج قال ابن سيده والذي لطالما نجده يمحص الآيات ليكشف عن المسائل الإعرابية فيها: "{ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٌ ۝١} والمصدر مضاف للفاعل فالمفعول المحذوف وهو الأرض يدل عليه {إذا زلزلت الأرض زلزالها} والناس ونسبة الزلزلة إلى {الساعة} مجاز، ويجوز أن يضاف إلى المفعول به على طريقة الاتساع في الظرف، فتكون {الساعة} مفعولاً به"[2].

(1) ابن سيده علي بن إسماعيل: إعراب القرآن، ج5، ص81.

(2) ابن سيده، المرجع نفسه، ج6، ص350.

على أن البيضاوي[1] (ت685) يصرح بكون هذه الإضافة محضة وإن احتوت على إسناد مجازي قال البيضاوي: "قال تعالى {يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١} إن زلزلة الساعة تحريكها للأشياء على الإسناد المجازي، أو تحريك الأشياء فيها فأضيفت إليها إضافة معنوية بتقدير (في) أو إضافة المصدر إلى الظرف على إجرائه مجرى المفعول به. وقيل هي زلزلة تكون قبيل طلوع الشمس من مغربها وإضافتها إلى الساعة لأنها من أشراطه"[2].

ولا يبعد قول محيي الدين درويش عن هذا القول إلا بإشارته إلى تضمن هذه الآية مجازا حكمياً لكونها هي التي تحرك قال:"الإعراب:{ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمۡۚ إِنَّ زَلۡزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَيۡءٌ عَظِيمٞ ۝١ } يا أداة نداء وأيها منادى نكرة مقصودة مبني على الضم والهاء للتنبيه والناس بدل من أي على اللفظ واتقوا فعل أمر مبني على حذف النون والواو فاعل وإن زلزلة الساعة إن واسمها وشيء خبرها وعظيم صفة لشيء وجملة إن زلزلة الساعة (إلخ) تعليلية لا محل لها من الإعراب وذلك لقوله اتقوا ربكم. وزلزلة الساعة من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله فعلى الأول كأنها هي التي تزلزل الأشياء على المجاز الحكمي وعلى الثاني على طريقة الاتساع في الظرف وإجرائه مجرى المفعول به كقوله تعالى {بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ}"[3].

فهنا تُحتمل الإضافة كونها لفظية، والدليل هو المجاز كما تُحتمل كونها معنوية بدليل ورود آيات مشابهة احتوت الاتساع في الظرف، وهو ما يفهم من قول النحاس الذي يفسر زلزلة الساعة

(1) عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء (بفارس قرب شيراز) وولي قضاء شيراز مدة. وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها، من تصانيفه " أنوار التنزيل وأسرار التأويل " يعرف بتفسير البيضاوي. [الأعلام للزركلي].

(2) البيضاوي عبد الله بن عمر: تفسير البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، د ت، د ط، د ن، ج4، ص 64.

(3) محيي الدين درويش: المرجع السابق، ج6، ص 386.

بالأحداث التي هي من شأن ذلك اليوم العظيم قال النحاس: "والمعنى: يا ناس اتّقوا ربّكم. إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ وهي شدائدها، ورجفة الأرض، والآيات الباهرة"[1].

ولا شك أن كل ما ذكر النحاس هو حوادث مصاحبة لقيام الساعة، كما أن ربطهم زلزلة الساعة بزلزلة الأرض في سورة الزلزلة يثبت ترابط آيات هذا الكتاب العظيم، وأن الآيات لا يصح أن تفهم بفصلها عن أخواتها، وهو مذهب مشتهر عند المفسرين أي أن القرآن يفسر بعضه بعضا بالرجوع إلى معاني الآيات السابقة واللاحقة التي تصب في نفس السياق المتصل سباقا ولحاقا، ومما يؤكد قولنا هذا، كلام محيي الدين عن المجاز الحُكمي أي العقلي ولا يستغرب ها هنا من إيرادنا مصطلح (العقلي) إذ هو نفسه (المجاز الحكمي)، وهو مجاز يُتوصل إليه بإعمال الذهن لا بالاكتفاء بالرجوع إلى القواعد النحوية وما قرره النحاة ليدل على ارتباط النحو بالمعنى، إذ إنه من معرفتنا بعلوم البلاغة وكنه المجاز الحُكمي قد نصنف هذه الإضافة (زلزلة الساعة) على أنها إضافة مجازية لفظية، قال عبد الرحمان الميداني (ت 1425 هـ): " المجاز العقلي: إسناد المتكلّم الفعلَ أو ما في معناه إلى غير ما هو له في اعتقاده، لملابَسَةٍ بينهما، مع قرينةٍ صارفة عن أنْ يكون الإسناد إلى ما هو له في اعتقاده.

هذا المجاز هو في حقيقته تجوّزٌ في حركة الفكر بإسناد معنىً من المعاني إلى غير الموصوف به في اعتقاد المتكلّم، لملابَسَةٍ مَا تُصَحِّحُ في الذهن هذا الإسناد، بشرط وُجود قرينة صارفة عن إرادة كون الإسناد هو على وجه الحقيقة.

(1) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ن منشورات محمد علي بيضون، د دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1, س 1421 هـ، ج3، ص60.

وغالباً ما تكون القرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة المتكلّم في هذا الإسناد قرينة فكريّة، تُدْركُها الأذهان ولو لم يأت في العبارة ما يَدُلُّ عليها، وقد تكون قرينة لفظية أو حالية.

وسُمِّيَ مجازاً عَقْلِيّاً وقد يُطْلَقُ عليه "مجازٌ حُكْمِيّ" لأنّ كلاًّ من ركنَي الإسناد قد يكون مستعملاً في معناه اللّغوي بحسب وضعه، إنّما حصل التجوّز في الإسناد وفي النسبة فقط، وقد يكون مستعملاً في معنىً مجازيً على طريقة المجاز اللّغوي، وأضيفَ إلى ذلك مجازٌ عقليٌّ حاصل في الإسناد، أي: في نسبة المسند إلى المسند إليه، سواء أكانت الجملة فعليّة أو اسميّة"[1].

ونلاحظ هنا أن كلمة (الزلزلة) وكلمة (الساعة) مستعملتان في معناهما اللغوي، إلا أن المركب يقتضي بالرجوع إلى القرائن الذهنية وبالرجوع إلى لحاق الآيات؛ أي في سورة الزلزلة يصنف الإضافة هنا إضافة مجازية، فمجرد ورود اسم الفاعل مضافًا إلى اسم آخر لا يعني بالضرورة كون هذه الإضافة غير محضة، وذلك لجواز دلالته على الماضي وبالتالي تصبح الإضافة محضة حقيقية رجعنا في فهم المراد منها إلى المعنى، قال محيي الدين درويش: "{ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ} كلام مستأنف مسوق لذكر الدلائل على كمال قدرته تعالى، وأنه المبدع للأشياء. ومن كان هذا شأنه فهو المستحق للعبادة. وإن واسمها وخبرها، والحب مضاف لفالق، والإضافة غير محضة، على أنه بمعنى الحال أو الاستقبال، فيكون الحب مجرور اللفظ منصوب المحل، ويجوز أن تكون الإضافة محضة على أنه اسم فاعل بمعنى الماضي، لأن ذلك قد كان"[2]

كما نجد تفصيلا راجعا إلى المعنى في مسألة اسم الفاعل إذا دل على العدد والقصد ها هنا أن يكون مشتقًا من العدد كسابع سبعة ولا يكون كثامن سبعة, فإذا كان من النوع الأول فإضافته

(1) الميداني عبد الرحمان: البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، ص684.

(2) محيي الدين درويش: المرجع السابق، ج3، ص175.

محضة قال محيي الدين درويش: "يستعمل اسم الفاعل المشتق من العدد على معنيين: أحدهما: أن يكون المراد به واحدا من جماعة. وثانيهما: أن يكون فاعلا كسائر أسماء الفاعلين، فالأول نحو ثاني اثنين وثالث ثلاثة قال الله تعالى: { لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ} وقال عز وجل: {إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ}، فما كان من هذا الضرب فإضافة محضة لأن معناه أحد ثلاثة وبعض ثلاثة، فكما أن إضافة هذا صحيحة فكذلك ما هو في معناه، ولا يجوز فيه أن ينون وينصب في قول أكثر النحويين لأنه ليس مأخوذا من فعل عامل، وأما الثاني وهو ما يكون فاعلا كسائر أسماء الفاعلين نحو ثالث اثنين ورابع ثلاثة وخامس أربعة فهذا غير الوجه الأول إنما معناه هو الذي جعل الاثنين ثلاثة بنفسه فمعناه الفعل كأنه قال الذي ثلثهم وربعهم وخمسهم وعلى هذا قوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِن نَّجۡوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمۡ وَلَا خَمۡسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمۡ}، ومثله: {سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ} ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وعلى هذا الوجه يجوز أن ينون وينصب ما بعده فتقول: هذا ثالث اثنين ورابع ثلاثة لأنه مأخوذ ثلثهم وربعهم فهو بمنزلة هذا ضارب زيدا والأول أكثر قال سيبويه: قلما تريد العرب هذا يعني خامس أربعة فإن أضفته فهو بمنزلة ضارب زيد فتكون الإضافة غير محضة هذا إذا أريد به الحال أو الاستقبال فان أريد به الماضي لم يجز فيه إلا حذف التنوين والإضافة كما كان كذلك في قولك هذا ضارب زيد أمس"[1].

فإذا لا يصح إطلاق لفظ الإضافة المحضة على كل وصف أضيف إليه اسم لحقه دون عازل لفظي، بل إن هناك تفصيلا واسعا إذا أخذنا المعنى بعين الاعتبار معتقدين أن النحو العربي هو نحو متكامل لم يهمل المعنى بل ارتكز عليه في كثير من أحكامه.

(1) محي الدين درويش، المرجع السابق: ج5، ص 571/570.

المبحث الثاني: الإضافة غير المحضة

تطرقنا في المبحث السابق إلى الإضافة الحقيقية أو المحضة أو المعنوية، والتي يقوم الحكم الإعرابي فيها على المعنى، وهذا لا يعني أن الإضافة اللفظية لها قوانين جافة دقيقة تبت في الحكم النحوي مهملة المعنى إهمالا تامًا، بل إنه في القراءات القرآنية ما ترجحه مسألة الإضافة وإن كان ذلك بقسمها المسمى إضافة غير محضة، وهو ما نجده في الآية الثالثة عشر من سورة الذاريات، كما أن نوع الإضافة نفسَه يتحدد في هذه الآية من خلال السياق ليثبت أن النحو والبلاغة وجهان لعملة واحدة وسنورد أقوالا تثبت ما أوردناه آنفًا، وسنركز كثيرًا على مسألة إضافة الظرف إلى الجمل بنوعيها لأننا وجدنا فيها تفصيلا كثيرًا لم نجده في إضافة المشتقات أو الظروف إلى الأسماء المتمكنة. قال محيي الدين درويش (ت1403هـ): " (يوم) مفعول فيه ظرف زمان متعلق بفعل محذوف تقديره يقع أو يجيء، و (هم) مبتدأ، وجملة (يفتنون) خبره، و(على النار) متعلقان بـ(يفتنون) و(على) بمعنى (في) والجملة في محل جر بإضافة (يوم) إليها،.... قال الزجّاج: (يوم) نُصب على وجهين؛ أحدهما أن يكون على معنى (يقع الجزاء يوم هم على النار يفتنون)، والآخر أن يكون لفظه لفظ نصب ومعناه معنى رفع لأنه مضاف إلى جملة كلام، تقول: يعجبني يوم أنت قائم ويوم أنت تقوم، إن شئت فتحته وإن شئت رفعته كما قال الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أرقال

وروى (غير أن نطقت) بالرفع لما أضاف (غير) إلى (أن) وليست متمكّنة فَتَح، وكذلك لما أضاف (يوم) إلى الجملة فَتَح"[1].

فإذا اكتفينا بهذا القول خلصنا إلى أن الإضافة هنا غير محضة، لأن وجهي قراءة كلمة (يوم) رفعًا ونصبًا دلانا على ما سيكون في المستقبل، وهو ما نفهمه من السياق القرآني أي دخول الكافرين النار فالقرآن يثبت هذا، وهو ما يورده ابن سيده (ت458هـ) في إعراب هذه الآية:

"{يَسۡـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ ١٢}، فيكون الظرف محلاً للمصدر، وانتصب يومهم بمضمر تقديره: هو كائن، أي الجزاء، قاله الزجاج، وجوزوا أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي هو يومهم، والفتحة فتحة بناء لإضافته إلى غير متمكن، وهي الجملة الاسمية. ويؤيده قراءة ابن أبي عبلة والزعفراني. {يومُ هم} بالرفع، وإذا كان ظرفاً جاز أن تكون الحركة فيه حركة إعراب وحركة بناء، وتقدم الكلام على إضافة الظرف المستقبل إلى الجملة الاسمية في غافر في قوله تعالى: {يوم هم بارزون}. وقال بعض النحاة: يومهم بدل من {يوم الدين}"[2].

فهنا يورد ابن سيده قول الزجاج[3] ولا يفصل تفصيل النحاس(ت338هـ) الذي أورد أكثر من قول في هذه الآية قال النحاس:"[سورة الذاريات: آية 13] {يَوۡمَ هُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ يُفۡتَنُونَ ١٣}، اختلف النحويون في نصب (يوم) فقال أبو إسحاق: موضعه نصب، والمعنى يقع الجزاء يوم هم على النار يفتنون،

(1) محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش: إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، د(دار اليمامة، دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، الطبعة: الرابعة، 1415 هـ، ط4، س 1415 هـ، ج9، ص303/305.

(2) ابن سيده علي بن اسماعيل: إعراب القرآن، ج8، ص77.

(3) إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلمه المبرد، وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدبا لابنه القاسم، فدله المبرد على الزجاج، فطلبه الوزير، فأدب له ابنه إلى أن ولي الوزارة مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة، وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره، من كتبه (معاني القرآن) و (الاشتقاق). [الأعلام للزركلي].

والنحويون غيره يقولون: يوم في موضع رفع على البدل من قوله: أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ وتكلّموا في نصبه فقال الفراء: لأنه أضيف إلى شيئين، وأجاز الرفع فيه على أصله. وقال غيره: لأنها إضافة غير محضة. ومذهب الخليل وسيبويه أنّ ظروف الزمان غير متمكنة فإذا أضيف إلى غير معرب أو إلى جملة مثل هذه بنيت على الفتح، وأجازا: مضى يوم قام، وأنشد النحويون وأصحاب الغريب لامرئ القيس: [الطويل]

ويومَ عقرت للعذارى مطيتي ***.....

بنصب (يوم) وموضعه رفع على من روى (ولا سيّما يوم)، وخفض على من روى (ولا سيّما يوم).

قال أبو جعفر: ولا نعلم أحدا رفعه ولا خفضه، والقياس يوجب إجازة هذين"[1].

وكلامهم عن النصب في يوم لأنها إضافة غير محضة أي أن كلمة يوم أضيفت هنا إلى جملة ولم تضف إلى اسم متمكن قال الطبري (ت310هـ): "..... وخفضه في موضع الخفض يجوز، فلو قيل (يوم هم على النار يفتنون) فرفع يوم، لكان وجها، ولم يقرأ به أحد من القراء، وقال آخر منهم: إنها نصب (يوم هم على النار يفتنون) لأنه إضافة غير محضة فنصب، والتأويل رفع، ولو رفع لجاز لأنك تقول: متى يومك؟ فتقول: يوم الخميس، ويوم الجمعة، والرفع الوجه، لأنه اسم قابل اسما فهذا الوجه. وأولى القولين بالصواب في تأويل قوله (يوم هم على النار يفتنون) قول من قال يعذبون بالإحراق، لأن الفتنة أصلها الاختبار، وإنما يقال: فتنت الذهب بالنار، إذا طبختها بها لتعرف جودتها، فكذلك قوله (يوم هم على النار يفتنون) يحرقون بها كما يحرق الذهب، وأما النصب في اليوم فلأنها إض غير محضة على ما وصفنا من قول قائل ذلك"[2].

(1) النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ن منشورات محمد علي بيضون، د دار الكتب العلمية، بيروت ط1، 1421هـ، ج4، ص159/158.

(2) الطبري أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، ت أحمد محمد شاكر، ن مؤسسة الرسالة، ط1، س 1420 هـ – 2000م، ج22، ص 404.

والجملة التي أضيفت إليها كلمة يوم هي الجملة الاسمية(هم على النار يفتنون), قال الدعاس:"(يَوْمَ) ظرف زمان، (هُمْ) مبتدأ، (عَلَى النَّارِ) متعلقان بما بعدهما، (يُفْتَنُونَ) مضارع مبني للمجهول والواو نائب والجملة الفعلية خبر (هم)، والجملة الاسمية في محل جر بالإضافة"[1].

ومن إضافة الظرف إلى الجملة أيضًا قول الله تعالى في سورة الانفطار في الآية {يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾}، قرئت (يومَ) على النصب لأنها أضيفت إضافة غير محضة، قال محيي الدين درويش: "**{**يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾**}** يوم مفعول به لفعل محذوف تقديره اذكر وجعله أبو البقاء ظرفا متعلقا بمحذوف تقديره يجازون، وقرىء بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو بدل من يوم الدين، وجملة لا تملك في محل جر بإضافة الظرف إليها ونفس فاعل والتنوين للتعميم أي كل نفس وشيئا مفعول به والأمر مبتدأ ويومئذ ظرف أضيف إلى مثله متعلق بمحذوف حال والتنوين عوض عن جملة ولله خبر الأمر"[2].

فنلاحظ وجهين في قراءة هذه الآية وهو ما يفصل فيه الثعلبي (ت 427هـ) قائلا: "{ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ﴿١٤﴾ يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿١٥﴾ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾}.

(1) أحمد عبيد الدعاس– أحمد محمد حميدان – إسماعيل محمود القاسم: إعراب القرآن الكريم، د دار المنير ودار الفارابي – دمشق، ط1، 1425 هـ، ج3، ص 262.

(2) محيي الدين درويش: المرجع السابق، ج10، ص404.

لفي نعيم وإن الفجار لفي جحيم يصلونها يوم الدين وما هم عنها بغائبين، وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين يوم لا تملك نفس لنفس شيئا قراءة أهل مكة والبصرة برفع الميم ردا على اليوم الأول، وقراءة غيرهم بالنصب أي في يوم، واختاره أبو عبيد قال: لأنها إضافة غير محضة والأمر يومئذ لله"[1].

وهذا أيضا من إضافة الظرف إلى الجملة المستقبلة إلا أن الجملة هنا فعلية لا اسمية كما في المثال الأول وما يهمنا ها هنا هو إضافتها إلى غير متمكن مع أن هناك تأويلات أخرى لقراءة الرفع والنصب قال الزمخشري (ت538هـ):" الإنفطار: (17) وما أدراك ما . . . . .يعني أن أمر يوم الدين بحيث لا تدرك دراية دار كنهه في الهول والشدّة وكيفما تصورته فهو فوق ذلك وعلى أضعافه، والتكرير لزيادة التهويل، ثم أجمل القوم في وصفه فقال:{ يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً} أي لا تستطيع دفعاً عنها ولا نفعاً لها بوجه ولا أمر إلا لله وحده. من رفع فعلى البدل من يوم الدين، أو على : هو يوم لا تملك، ومن نصب فبإضمار يدانون؛ لأنّ الدين يدل عليه. أو بإضمار أذكر . ويجوز أن يفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو في محل الرفع "[2].

كما يورد النحاس أوجه الخلاف في هذه المسألة فيقول: "{سورة الانفطار (82) : آية 19} يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ (19) يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً قراءة أبي جعفر وشيبة ونافع وابن كثير وعاصم والأعمش وحمزة والكسائي وقال الفرّاء: «في كتابه في المعاني» اجتمع القرّاء على نصب {يوم لا تملك}. قال أبو جعفر. وهذا غلط. قرأ أبو عمرو وعبد الله بن أبي إسحاق وعبد الرّحمن الأعرج وهو أحد أستاذي

(1) الثعلبي أبو اسحاق أحمد بن محمد: تفسير الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ت أبو محمد بن عاشور، مر وتد نظير الساعدي، د دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان –، ط1، س 1422 هـ – 2002م، ج10، ص148.

(2) الزمخشري محمود بن عُمر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،ت عبد الرزاق المهدي، د دار إحياء التراث العربي – بيروت، دط، دس، ج4، ص 717.

نافع (يَوْمَ لا تَمْلِكُ) بالرفع فمن رفع فتقديره هو (يَوْمَ لا تَمْلِكُ)، ويجوز أن يكون بدلا مما قبله ثُمَّ ما أَدْراكَ ما يَوْمُ الدِّينِ (18) يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً ومن نصب فتقديره: الدين يوم لا تملك ومثله وَما أَدْراكَ مَا الْقارِعَةُ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ [القارعة: 3، 4] أي القارعة يوم يكون الناس، ويجوز أن يكون التقدير: يصلونها يوم الدين يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً فهذان قولان الأول أولاهما، وللفرّاء قول ثالث أجاز أن يكون «يوم» في موضع رفع فبناه كما قال: [الطويل] 546- على حين عاتبت المشيب على الصّبا «4» قال أبو جعفر: وهذا غلط لا يجوز أن يبنى الظروف عند الخليل وسيبويه مع شيء معرب والفعل المستقبل معرب فأما الكسائي فأجاز ذلك في الشعر على الاضطرار ولا يحمل كتاب الله جلّ وعزّ على مثل هذا، ولكن تبنى ظروف الزمان مع الفعل الماضي كما مرّ في البيت لأن ظروف الزمان منقضية غير ثابتة فلك أن تبنيها مع ما بعدها إذا كان غير معرب، وأن تعربها على أصلها نحو قول الله جلّ وعزّ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ [هود: 66] بإعراب يوم، وإن شئت وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ وعلى هذا تبنى يوم مع «إذ» في موضع الرفع والخفض والنصب على الفتح، وكذا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ"[1].

ونخلص إلى أن كلمة (يوم) مضافة إلى جملة فعلية إضافة لفظية عند أغلب القراء كما سبق ذكره وهو ما يؤكده الدعاس وإن لم يشر إلى من قرأ بالنصب على الإضافة اللفظية ولعله لم يفعل لكون قراءة النصب هي الأصل: قال الدعاس: " [سورة الانفطار (82) : آية 19] {يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾ }،«يَوْمَ» مفعول به لفعل محذوف و «لا» نافية «تَمْلِكُ نَفْسٌ» مضارع وفاعله و «لِنَفْسٍ» متعلقان بالفعل و «شَيْئاً» مفعول به والجملة في محل جر بالإضافة. «وَالْأَمْرُ» الواو حرف استئناف و «الْأَمْرُ» مبتدأ و «يَوْمَئِذٍ» ظرف زمان مضاف إلى مثله متعلق بمحذوف خبر المبتدأ و «لِلَّهِ» متعلقان بالخبر المحذوف والجملة الاسمية مستأنفة"[2].

---

(1) النحاس ،المرجع السابق، ج5، ص 107/106.

(2) أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم: المرجع السابق، ج3، ص 426.

ونورد قولا للطبري وإن كان طويلا يفصل في هذه المسألة تفصيلا نراه كافيا للإحاطة ببعض جوانب مسألة إضافة بعض الظروف إلى الجمل، وينقل عن العرب كلاما قد يعد وسطًا بين قراءة الرفع والنصب في الأمثلة السابقة، وذلك كعادتنا في هذا البحث في تقصي ما يكون وسطًا بين اتجاهين كما فعلنا في مسألة إضافة المصدر، قال الطبري: "كان بعض أهل العربية يزعم أن العرب يعملون في إعراب الأوقات مثل (اليوم) و(الليلة)، عملهم فيما بعدها، إن كان ما بعدها رفعا رفعوها، كقولهم: " هذا يوم يركب الأمير"، و"ليلة يصدر الحاج"، و"يوم أخوك منطلق". وإن كان بعدها نصبا نصبوها، وذلك قولهم: "هذا يوم خرج الجيش، وسار الناس"، و"ليلة قتل زيد"، ونحو ذلك وإن كان معناها في الحالتين " إذ" و"إذا"، وكأن من قرأ هذا هكذا رفعا، وجه الكلام إلى أنه من قيل الله يوم القيامة"[1].

و هذا دليل أخر على ميل العرب إلى الاقتصاد واستهجانهم الثقل والتعقيد في كلامهم، كما أنه مما يتبادر إلى الذهن كلام النحاة عن المجاورة كقولهم: جحر ضبٍّ خربٍ والأصل خربٌ.

ويواصل الطبري قائلا: "وكذلك كان السدي يقول في ذلك.

حدثني محمد بن الحسين قال: حدثنا أحمد بن مفضل قال قال: حدثنا أسباط عن السدي قال الله: {هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ"، هذا فصل من كلام عيسى، وهذا يوم القيامة.

يعني السدي بقوله: "هذا فصل من كلام عيسى" أن قوله: {قَالَ سُبۡحَٰنَكَ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أَقُولَ مَا لَيۡسَ لِي بِحَقٍّۚ} إلى قوله:{فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨}، من خبر الله عز وجل عن عيسى أنه قال في الدنيا بعد أن رفعه إليه، وأن ما بعد ذلك من كلام الله لعباده يوم القيامة.

---

(1) الطبري أبو جعفر محمد بن جرير: جامع البيان في تأويل القرآن، ت أحمد محمد شاكر،ن مؤسسة الرسالة، ط1 س 1420 هـ – 2000م، ج11، ص243/242.

وأما النصب في ذلك فإنه يتوجب من وجهين:

أحدهما أن إضافة " يوم" ما لم تكن إلى اسم تجعله نصبا، لأن الإضافة غير محضة، وإنما تكون الإضافة محضة إذا أضيف إلى اسم صحيح. ونظير " اليوم" في ذلك: "الحين" و"الزمان"، وما أشبههما من الأزمنة، كما قال النابغة:

على حين عاتبت المشيب على الصبا ..... وقلت ألمَّا تصح والشيب وازع *

والوجه الآخر: أن يكون مرادا بالكلام: هذا الأمر وهذا الشأن، يوم ينفع الصادقين فيكون "اليوم" حينئذ منصوبا على الوقت والصفة، بمعنى: هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين صدقهم.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: (هذا يوم ينفع الصادقين)، بنصب "اليوم"، على أنه منصوب على الوقت والصفة، لأن معنى الكلام: إن الله جل وتعالى ذكره أجاب عيسى حين قال: "سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته"، إلى قوله: "فإنك أنت العزيز الحكيم"، فقال له عزوجل: هذا القول النافع أو هذا الصدق النافع يوم ينفع الصادقين صدقهم، ف"اليوم" وقت القول والصدق النافع"[1].

وعن هذه الآية يقول النحاس: "[سورة المائدة (5) : آية 119] { قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ ١١٩} قالَ اللَّهُ هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ هذه القراءة البينة على الابتداء والخبر، وفيها وجهان آخران: أحدهما هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ بالتنوين ويحذف فيه مثل: { وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ

(1) الطبري: المرجع السابق، ص243/242.

مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنفَعُهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿١٢٣﴾ [البقرة: 123] . والوجه الآخر هذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ بنصب (يوم).

حكى إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد إنّ هذه القراءة لا تجوز لأنه نصب خبر الابتداء. قال أبو جعفر: ولا يجوز فيه البناء وقال إبراهيم بن السريّ هي جائزة بمعنى قال الله هذا لعيسى يوم ينفع الصادقين صدقهم أي قاله يوم القيامة، وقال غيره: التقدير قال الله جلّ وعزّ هذه الأشياء تقع يوم القيامة، وقال الكسائي والفراء: بني «يوم» هاهنا على النصب لأنه مضاف إلى غير اسم كما تقول: مضى يومئذ وأنشد الكسائي: [الطويل]

على حين عاتبت المشيب على الصّبا ... وقلت ألمّا تصح والشّيب وازع

ولا يجيز البصريون ما قالاه إذا أضفت الظرف إلى فعل مضارع فإن كان ماضيا كان جيدا كما مرّ في البيت. وإنّما جاز أن يضاف إلى الفعل ظروف الزمان لأن الفعل بمعنى المصدر. قال أبو إسحاق: حقيقة الحكاية أَبَداً ظرف زمان"[1].

فالكلمة إذا وردت في سياق ما أدت معنى معينًا وإن لم تحتمله في سياق آخر فقد يصير اللفظ الملازم للإضافة أي الذي يضاف إلى غيره كـ(إذ) مضافًا إليه كما في قوله تعالى: (بعد إذ هديتنا) قال ابن سيده: "{ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾} و: إذ، أصلها أن تكون ظرفاً، وهنا أضيف إليها: بعد، فصارت إسماً غير ظرف، وهي كانت قبل أن تخرج عن الظرفية تضاف إلى الجملة، واستصحب فيها حالها من الإضافة إلى الجملة، وليست الإضامة إليها تخرجها عن

(1) النحاس المرجع السابق،ج1، ص291/290.

هذا الحكم. ألا ترى إلى قوله تعالى: {هذا يوم ينفع الصادقين}؟ {يوم لا تملك} في قراءة من رفع يوم؟ وقول الشاعر.

على حين عاتبت المشيب على الصبا ***.....

على حين من تكتب عليه ذنوبه ***.....

علـــى حيـــن الكـــرام قليـــــل ***.....

ألا ليـــت أيام الصفـــاء جديـــد ***.....

كيف خرج الظرف هنا عن بابه، واستعمل خبراً ومجروراً بحرف الجر، واسم ليت، وهو مع ذلك مضاف إلى الجملة؟"[1].

وقال محيي الدين درويش:"[سورة آل عمران (3) : الآيات 8 الى 10] { رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٨﴾...}.

الإعراب:

(رَبَّنا لا تُزِغْ قُلُوبَنا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا) الجملة مقول قول محذوف، و(ربنا) منادى مضاف، و(لا) ناهية وهي هنا بمعنى الدعاء، و(تُزِغ) فعل مضارع مجزوم بلا والفاعل أنت و(قلوبنا) مفعول به، والظرف الزماني متعلق بـ(تُزِغ) وهو مضاف إلى الظرف الذي هو (إذ)، و(إذ) ظرف لما مضى من الزمن، وجملة هديتنا في محل جر بالإضافة وقيل خرجت (إذ) عن الظرفية فهي بمعنى «أن» ولكن حكمها لم يتغير فهي ملازمة للإضافة إليها، وهو قول جميل".[2]

(1) ابن سيده: المرجع السابق، ج3، ص10.

(2) محيي الدين درويش: المرجع السابق، ج1، ص461/460.

وهذا قول وسط يتغير فيه معنى (إذ) من خلال السياق ويبقى حكمها على سبيل الإضافة غير المحضة مع أن ما بعدها يدل على ما مضى، وهو ما استحسنه البصريون في ما نقل النحاس عنهم كما مر.

خاتمة:

سنورد هاهنا بعض النتائج التي خلصنا إليها من خلال بحثنا هذا وإن عُد بعضها مكرورًا معلومًا عند الباحثين، إلا أنه كان لابد من إيرادها ليبدو هذا البحث متكاملا لا ينطلق من فراغ أو يلزم المطلع عليه الرجوعَ إلى غيره من البحوث.

- ازدهرت الكتابة عند العرب وازدهر معها فن الخط بعد ظهور الحضارة الإسلامية.
- مر ازدهار الكتابة عند العرب بعدة مراحل كان أولها كتابة القرآن الكريم باستعمال وسائل من البيئة العربية.
- أمر النبي صل الله عليه وسلم بعض الصحابة في حياته بكتابة أحاديثه وكان هذا الترخيص بداية حقيقية لظهور التدوين عند العرب.
- بعد جمع القرآن الكريم لم يألُ العلماء جهدا في تدبره وتفسيره وشرح الغريب فيه فألف ابن عبا غريب القرآن بعد سنوات قلائل من جمعه الأخير.
- تنبه العلماء والحكام إلا احتمال ضياع العربية وشيوع اللحن فأدت فطنتهم هذه إلى ظهور علم جليل تعددت أبوابه بعد ذلك وتفرعت.
- ارتباط العلوم الآلية بعضها ببعض وارتباطها بعلوم الشريعة فالعلوم الآلية إنما يتوصل بها إلى تدارس شرع الله ومصادره.
- لا يصح إقصاء العلوم الآلية وإبعادها عن مقررات التدريس أو إتاحة الفرصة لمن يدعي التجديد فيها لأن الشرع كامل ينبغي أن يسعنا ما وسع الأولين من علمائنا في هذا الجانب إلا في ما دعت إليه الضرورة دون غرض الإفساد.

- حرص علماء العرب على تقصي الصواب واجتناب جمع الغث والسمين وكيف لا يحرصون على هذا وهم أمة الاسناد وأهله وخاصته وفي هذا رد على من يدعي أنه لم تكن للعرب مدونة يعتمدونها في التقعيد للغتهم.
- توصل علماء العربية إلى كثير من النتائج التي جاءت بها النظريات المعاصرة وهو ما يتدعي النظر في هذه النظريات ومن ذلك كلام سيبويه عن المستقيم الحسن... وهو مما تدندن حوله النظرية التداولية اليوم.
- تنبه العلماء إلى علاقة النحو بالمعنى وظهور نظرية النظم عند الجرجاني وهو ما يستنتج منه أن التراكيب القرآنية ليست على ما هي عليه عبثًا وإنما هي تراكيب خاصة لمعاني مخصوصة لا يتوصل إليها إلا بالتدبر.
- كان للدراسات القرآنية دور في نشأة علوم البلاغة وخاصة علمي المعاني والبيان وهو أمر يثبت أن اعتناء العرب بلغتهم لم يكن قائمًا على نزعة قومية أو جاهلية.
- إنه بمعرفتنا أن علمي النحو والبلاغة متلازمان لا نستغرب أن يكون للأغراض النحوية أغراضًا بلاغية موازية تطرد باطرادها كغرض التعظيم أو التشريف الذي هو غرض بلاغي يتوازى مع غرض التعريف أو التخصيص الذي يعد غرضا نحويا من أغراض الإضافة المحضة.
- لا تعني عبارة الإضافة المجازية ذلك المعنى الذي يفهمه البلاغيون إذا أطلق مصطلح المجاز بل إنها تعني نوعا من الإضافة ما كان له أن يطلق النحويون اسم الإضافة إلا

مجازًا أي أنه ليس أصلا في الإضافة وإنما ألحق بها على سبيل المجاز لأنه يشترك مع الإضافة في بعض الأمور.

- هناك عدة مصطلحات تشير إلى الإضافة بنوعيها وهذه المصطلحات هي إما متطابقة على سبيل الطباق السلبي أو الإيجابي ومصطلح الطباق هنا أطلقناه على الأوصاف التي وصفت بها وإلا فالأصل أنها متقابلة لأنها عبارة عن ضمائر مصطلحية.
- هناك تداخل بين نوعي الإضافة نتوصل إليه إذا أخذنا السياق المقالي بعين الاعتبار لا حتى أدى ذلك ببعض العلماء إلى إنكار أن يكون للإضافة نوعين بل جعلوهما معنى واحدا.
- يتدخل السياق في تحديد نوع الإضافة في القرآن الكريم حتى ولو أدى ذلك في بعض الأحيان إلى مخالفة القاعدة النحوية.
- امتياز اللغة العربية بما يسمى الاقتصاد اللغوي ويستنتج ذلك من كون الإضافة في العربية تتم دون حاجة إلى أداة غلا حاجة لقولنا كتاب لزيد مثلا، كما يستنتج ذلك من الإضافة غير المحضة التي إنما هي في العربية للتخفيف أي الاقتصاد.

المصادر والمراجع

1-القرآن الكريم، رواية حفص عن عاصم.

2-الكتب:

- الإتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن الكمال أبو بكر جلال الدين السيوطي، شركة مكتبة ومطبعة، مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط3 ،1370هـ .1951م.
- ديوان المبتدأ والخبر: عبد الرحمن بن خلدون، ت: خليل شحادة، د الفكر، بيروت، ط2، س1408هـ 1988م، ج1.
- في تاريخ الأدب الجاهلي: علي الجندي، د مكتبة دار التراث، ط1، 1412هـ/1991م.
- الشعر والشعراء: عبد الله ابن قتيبة، ت أحمد محمد شاكر، د الحديث، القاهرة، س 1423هـ، ج1.
- الخصائص: عثمان بن جني ، د ت، د الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د س، ج1.
- السنن الكبرى: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، د دار الكتب العلمية، يروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1424 هـ - 2003 م، ج2.
- عناية المسلمين بالعربية خدمة للقرآن: الخراط أحمد بن محمد، د مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ج1.
- الاعتصام: الشاطبي إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، ت سليم بن عيد الهلالي، د دار ابن عفان، السعودية، ط1، س1412 هـ/ 1992 م، ج1.

- المزهر في علوم اللغة: عبد الرحمن السيوطي ، ت فؤاد علي منصور، د دار الكتب العلمية بيروت، ط 1، س 1998، ج2.
- محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ت أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، د مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، س 2005م- 1426هـ.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني ، ت محمد التنجي، د دار الكتاب العربي- بيروت، ط 1، س 1995.
- الكتاب: عمرو بن عثمان سيبويه ، ت، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، س 1408 هـ - 1988 م، ج1، ص25.
- البديع: عبد الله بن المعتز، د الجيل، ط1، س 1410هـ - 1990م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع: أحمد بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، د المكتبة العصرية، بيروت، د ط.
- أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني ، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1422 هـ - 2001 م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: إبراهيم بن القيم ، ت محمد بن عوض بن محمد السهلي، د أضواء السلف – الرياض، ط1، س 1373 هـ- 1954م، ج1
- الحذف البلاغي في القرآن الكريم : مصطفى عبد السلام أبو شادي ، مكتبة القرآن،
- معاني النحو: فاضل صالح السامرائي، دار السلاطين، عمان الأردن، ط1، 1431هـ/2010 م، ج3.

- لسان العرب: محمد بن منظور، د صادر، بيروت، ط3، س 1414 هـ، ج9.
- التعريفات: علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني ، د دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ت جماعة من العلماء، ط1، 1403 هـ-1983 م، ج1.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف ، ت وش ود: رجب عثمان محمد، مر: رمضان عبد التواب، ن مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، س 1418 هـ - 1998 م، ج4.
- الخلاصة الشافية.. ألفية بن مالك: جمال الدين محمد بن مالك، د ت، الناشر: دار التعاون، د ط، د س.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: الأشموني علي بن محمد، دت، د دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998مـ، ج2.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): الشاطبي إبراهيم بن موسى، ت مجموعة محققين ومنهم: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا. د، ن معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428 هـ - 2007 م، ج4.
- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، ت نعيم زرزور، ط2، س 1407 هـ/ 1987 م، ج1.

- إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، د دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط4، 1415 هـ، ج3.
- إعراب القرآن: ابن سيده علي بن إسماعيل، ج5.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: الخُضَري محمد بن مصطفى، دت، دط، دس، ج2.
- أساس البلاغة: الزمخشري محمود بن عمر، د ت، د الفكر، ط1، س 1399هـ 1979م، ج1.
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/ أحمد الزيات/ حامد عبد القادر/ محمد النجار)، ن دار الدعوة، دط، دس،ج1.
- نظرية السياق: المثنى عبد الفتاح محمود، د ط، د س.
- مجموع الفتاوى: الحراني أبو العباس أحمد بن تيمية، ت عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، د مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، 1416هـ/1995م، ج1.
- إعراب القرآن: النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ن منشورات محمد علي بيضون، د دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، س 1421 هـ، ج3.

- جامع البيان في تأويل القرآن: الطبري أبو جعفر محمد بن جرير ، ت أحمد محمد شاكر، ن مؤسسة الرسالة، ط1، س 1420 هـ - 2000 م، ج12.
- تفسير البيضاوي: البيضاوي عبد الله بن عمر، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، د ت، د ط، د ن، ج4.
- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: الميداني عبد الرحمان.
- إعراب القرآن الكريم: أحمد عبيد الدعاس- أحمد محمد حميدان - إسماعيل محمود القاسم، د دار المنير ودار الفارابي - دمشق، ط1، 1425 هـ، ج3.

3-الرسائل والمذكرات:

دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية من خلال تفسير ابن جرير. وهي رسالة ماجستير غير مطبوعة مقدمة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. نقلا عن: السياق القرآني و أثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التفسير وعلوم القرآن، إعداد الباحث عبد الرحمن عبد الله سرور جرمان المطيري، الرقم الجامعي 42780067، إشراف الدكتور/ خالد بن عبد الله القرشي ، 1429 هـ - 2008 م، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.

فهرست المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
الآية	
إهداء 1	
إهداء 2	
شكر وتقدير 1	
شكر وتقدير 2	
ملخص باللغة العربية	
مقدمـــة	أ، ب، ج، د، هـ
تمهيـــد	1 -5
الفصل الأول: الإضافة المحضة وغير المحضة بين النحويين والبلاغيين	**6-41**
المبحث الأول: نشأة النحو العربي وظهور البلاغة	6
1- العربية والعلوم الآلية	6
2- نشأة النحو العربي	11
3- ظهور علوم البلاغة	15

الموضـــوع	الصفحة
المبحث الثاني: الإضافة أنواعها ومسائلها بين النحاة والبلاغيين	18- 34
1- الإضافة وأنواعها	18
أ- تعريف الإضافة	18
ب- الإضافة وأنواعها عند النحاة	21
2- مسائل الإضافة عند النحاة والبلاغيين	25
أ- مسائل الإضافة عند النحاة	25
1-الإضافة الشبيهة بالمحضة	25
2-المضاف إلى ياء المتكلم	27
ب-مسائل الإضافة عند البلاغيين	27
ج- ظاهرة الحذف عند البلاغيين	29
1- حذف المضاف	30
2- حذف المضاف إليه	33
المبحث الثالث: الإضافة المحضة وغير المحضة وتعدد الاصطلاحات	35- 46
1- الإضافة المحضة	35
2- الإضافة غير المحضة	37
3- أغراض الإضافة المحضة وغير المحضة بين النحاة والبلاغيين	41

الموضـــوع	الصفحة
الفصل الثاني: تطبيقات من القرآن الكريم	48- 71
مدخل	48-50
المبحث الأول: الإضافة المحضة	51- 60
المبحث الثاني: الإضافة غير المحضة	61-71
خاتمـــة	**72- 74**
المصادر والمراجع	75- 79
فهرست الموضوعات	75- 77